الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر" سعيدة"

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص : السياسات العامة والتنمية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الموسومة بـ:

المؤسسة العسكرية ودورها في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر 2016/1990

من إعداد الطالب: بوعناني حسين

الأستاذ المشـــــرف: د.زبيري رمضان

أعضاء لجنــة المناقشــة :

الأستاذة :..... زبيري رمضان..... رئيســاً

الأستاذ :.....بن زايد أمحمد.....عضواً ومشرفاً

الدكتور :.....بن دادة لخضر.....عضواً مناقشــاً

السنــة الجامعيــة 2018/2017

المقدمة

لقد استطاعت المؤسسة العسكرية الجزائرية خلال تاريخ الجزائر السياسي المعاصر ان تحظى بمكانة أساسية ودورا محوريا هاما، حيث برزت كيانا عسكريا مع الكيان سياسي هو جبهة التحرير الوطني وقادا معا المعركة ضد النظام الفرنسي المستعمر.

وعبر محطات الاطراد الثوري استطاع بعض قيادات هذه المؤسسة التغلغل في جسم الثورة وتحسين مواقع إزاء القادة السياسيين والتاريخين وبعد الاستقلال أصبح هذا الكيان يتحكم في شؤن البلاد السياسة بشكل مبالغ فيه، مستعينا بالشرعية الثورية في تبرير وجوده في الساحة السياسية كان ذألك الى غاية مجيئه مرحلة الانفتاح

فالجزائر لم تنعزل عن التطورات الناجمة عن الساحة الدولية والتي بدت بوادرها وتجلت مظاهرها نهاية العقد التاسع من القرن العشرين، اين أنبات وتيرة الأحداث المتسارعة بتغيير خارطة العالم الجيوسياسية بفعل انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي وزوال ما عرف بالثنائية القطبية، وبروز ما يعرف بالأحادية القطبية بزعامة الولايات المستعدة الأمريكية

وقد سارعت الظروف الداخلية التي طبعت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أندالك، على مواكبة التغير الذي استوجب تغييرا طال المؤسسات السياسية والتوجه الاقتصادي، وحتى الحياة الاجتماعية ويوميات الجزائريين '

فالجزائر بعد أحداث الثامن شهر أكتوبر سنة ثمانية وثمانين تسعمائة وألف 08/ أكتوبر/1988 توجهت نحو ممارسة جديدة وغير مألوفة ميزها الانفتاح والتفتح على الحريات التي صانها المؤسس الدستوري الجزائري في دستور فبراير 1989، الذي أقر بالتعددية الحزبية مما ساعد على ظهور تشكيلات

سياسية عديدة، كما انتقل الخطاب السياسي من تمجيد الاشتراكية ونبد الإمبريالية المقرونة بالدمقراطيات الغربية، إلى الدعوة إلى دمقرطة الحياة السياسية والتغني بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان

أما عن دور الجيش و مهامه فقد حددها دستور فبراير 1989 بشكل واضح تمثلت في الدفاع الوطني و حماية السيادة و الاستقلال الوطنيين و ضمان الوحدة الترابية للبلد فهو يعتبر بدلك أداة الدولة في تحقيق سياسة الدفاع الوطني و ليس من صلاحياته أن يتدخل في المجال السياسي عامة وليس عملية صنع القرار السياسي فقط لاكن الملاحظ أن مؤسسة الجيش في الجزائرية قد تجاوزت حدود أدوارها الدستورية بكثير و امتدت سلطتها لتفصل في خيارات البلاد بشكل كاد يلغي وجود مؤسسات الدولة المخولة بدالك ،أثناء تدخله و بكامل ثقله في المسار الانتخابي وفي اول انتخابات تعددية سنة 1991 لدرجة أن تم وصفه من طرف احد الباحثين الأمريكيين نهاية التسعينيات قائلا

" انه إدا كان لكل دولة جيش فأن للجيش الجزائري دولته " رغم أن المؤسسة العسكرية بررت تدخلها دلك بأنه كان من أجل الحفاظ على كيان الدولة وطابعها الجمهوري الدي تحقق نتاج أربعة عقود من التضحيات الجسام ولا يمكن السماح لأي كان بتغييره، حيث أنا الحزب الفائز في المرحلة الاولى من تلك الانتخابات لطالما وعد بإلغائه الطابع الجمهوري للدولة في حال وصل إلى السلطة

واليوم يدور حديث عن مبدأ حياد وابتعاد الجيش عن الحياة السياسية بشكل عام والمشاركة في عملية منع القرارات السياسية بشكل خاص كما يدور جدل واسع في الاوساط السياسية حول الاحترافية كمسار قد يساهم في تحديت الجيش وإبعاده من حقل الممارسات السياسية

الإشكالية:

تركز هذه الدراسة على المؤسسة العسكرية و دورها في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر مند إعلان التعددية من خلال دستور1989 لأنه لطالما الحديث عن المؤسسة العسكرية و أدوارها في الحياة سياسية واتهامها بالمشاركة في عملية صنع القرارات السياسية الهامة في البلاد , حيث سنسعى إلى ملامسة نقاط التماس و صراع النخب السياسية و العسكرية ,و الوقوف عند ظروف و أسباب تدخل الجيش في الشأن السياسي , و أهم الانعكاسات , كما سنسعى إلى معرفة الاليات التي استخدمت من طرف النظام السياسي الحالي لتحييد و إبعاد الجيش عن الحياة السياسية و توجيهه نحو مسار الاحترافية .

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية هذه الدراسة البحثية المتواضعة بالكيفية التالية:

ما مدى تأثير المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

1-ماهو دور الجيش في عملية صنع القرار السياسي بالعالم الثالث

2-ماهي طرق وأسباب تدخل الجيش في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر

3-ما موقع الجيش في عملية صنع القرار السياسي في ضل النظام السياسي الحالي والتحديات الراهنة

الفرضية العامة:

إن حجم تأثير المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر يمكن معرفته من خلال العودة إلى العوامل البنيوية للمؤسسة العسكرية وتاريخها وكذا حالة الطبقة السياسية والظروف العامة للنظام السياسي

الفرضيات الجزئية:

1-كلما كانت الطبقة السياسية ضعيفة والجيش أكثر تقليدية وأقل احترافية في العالم الثالث كان دوره أساسيا وكبيرا في عملية صنع القرار السياسي

2-إن البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة تعطي أكثر من سبب لتدخل الجيش في عملية صنع القرار السياسي

3-كلما كان النظام السياسي اقوى والتحديات الأمنية أكبر كلما تناقص وضعف موقع الجيش من عملية صنع القرار السياسي

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

لا شك أن الرغبة الملحة لدينا في معالجة هذا الموضوع شكلت أهم وأبرز مبرر اختياره حيث أن توفر الرغبة هو سبب هم في نجاح العملية البحثية ولعل مصدر هذه الرغبة هو الحرص على المواضيع ذات الارتباط بواقع البلاد، كطبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي في الجزائر، فالبحث العلمي لابد أن يقدم في النهاية أجوبة على ما يطرحه واقع الحال من تساؤلات واستفهامات.

الأسباب الموضوعية:

إن موضوع دراستنا يأخذ مكانة في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية باعتباره دراسة تهتم بفهم دور المؤسسة العسكرية التي تعد في العديد من الأنظمة السياسية أنظمة مفتاحية في فهم المنتظم ككل، لذا

فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من اهتمامها على فهم خلفيات الدور السياسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية في فترة معينة من تاريخ الجزائر حيث أن فهم هذا الدور يعتبر جزءا رئيسيا من مسار البحث عن حقيقة آليات نظام الحكم في الجزائر، فالجيش له التأثر والتأثر بمؤسسات الدولة مما يجعله موضوعا ملائما للبحث.

كما أن بقاء موضوع هذه الدراسة حبيسا لفترة الكتابات الصحفية، ومجالا للمزايدات السياسوية دون أن يدخل مجال الأكاديمي الذي يساه في تقديم أجوبة وتفسيرات علمية للظاهرة شكل سببا موضوعيا وجيها لاختيار هذا الموضوع، كما أن أهمية المؤسسة العسكرية ومكانتها داخل المجتمع الجزائري هي أيضا في اعتقادنا مصدر أخر يدفع بضرورة التطرق إليه.

أهمية الدراسة:

اكتسبت هذه الدراسة من كثرة الجدال القائم حول حقيقة دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي في الجزائر وطبيعة هذا الدور ومدى قوته في الحياة السياسية بشكل عام.

أهداف الدراسة:

يتوقف أي بحث يقوم به الطالب على أهمية الظاهرة التي يدرسها وقيمتها العلمية وما يمكن أن تقدم من نتائج يكمن الاستفادة منها في البحوث المستقبلية ولذلك فقد تحددت أهداف البحث المراد إعداده بما يلي:

- إخضاع المؤسسة العسكرية للبحث العلمي لما لها من أهمية ودور في الممارسة السياسية والقرار السياسي.

– البحث في الخلفيات والأسباب التي حالت دون اقتصار الجيش على أداء أدواره الدستورية، والالتزام بمهامه وفقا لما تطيحه صلاحيته.

– محاولة تقديم تفسير علمي أكاديمي لدور الجيش في عملية صنع القرار السياسي خلال مرحلة معينة من تاريخ الجزائر بشكل قد يساعد على بناء تصور لطبيعة نظام الحكم في الجزائر، الذي يزال مجالا خصبا للدراسة والبحث، يهدف الوصول إلى تأثير الأطروحات القائمة، نقدها أو إثرائها، وربما تقديم تصورات جديدة.

– المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية بالأبحاث و الدراسات التي تبقى الجزائر في حاجة لها، و التبديد من الشعور بالخوف و الغموض عند التفكير في تناول المؤسسة العسكرية بالبحث، فالتخلف في دراستها سيزيد من اتساع دفعة الجهل بالجيش الجزائري الذي فرض نفسه للواقع و محدد للممارسة السياسية، كما أن ابتعاد الجامعة الجزائرية عن دراسة المواضيع المصنفة في خانة المحظورات، سيتيح الفرصة لغيرها من الجامعات و الأوساط الخارجية للاهتمام بهذه المواضيع و ما يصاحبه في ذلك من خطر تغليط الرأي العام و تشويه الحقائق و توجيه البحث و إمكانية تسييسه و إخراجه عن الموضوعية و الحقائق العلمية، و نحن نسعى من خلال دراستنا هذه إلى تقديم تفسيرات علمية موضوعية.

مناهج الدراسة:

فيما يخص مناهج ومقتربات الدراسة، فلقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي أما المقتربات فقد تم التركيز على المقترب القانوني والمؤسساتي.

المنهج التاريخي: وهو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفحصها ونقلها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها استخلاص تعميمات

والنتائج العامة منها وتقف فائدتها عند فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والظواهر الجارية في تصور مشاهد مستقبلية.

وسنستخدم هذا المنهج لتتبع الأدوار التي لعبها الجيش في عملية صنع القرار السياسي في الجزائر وفهم حقيقتها خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2016.

المنهج الوصفي التحليلي: إن اعتمادنا أيضا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره مرتبط منذ نشأته بدراسة المشكلات المستعملة بالمجالات الإنشائية وطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منتظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية، فهو المنهج الذي أعاننا من الوصول إلى جمع المعطيات والبيانات حول ظاهرة تأثير الجيش في عملية صنع القرار السياسي ومن ثم تقديم تفسير للظاهرة السياسية.

الاقتراب المؤسسي: يتوجب استعمال هذا المقترب كونه يعتبر أن السياسة هي نتائج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل بير في العملية السياسية كوننا أيضا بدورنا نسعى إلى فهم دور المؤسسة العسكرية في العملية السياسية بالجزائر ساعدنا في ذلك.

الاقتراب القانوني: يركز هذا المقترب على دستورية مؤسسات الدولة المختلفة وعلاقتها مع بعضها البعض وكان لابد من توظيفه لفهم العلاقة السياسي والعسكري وذلك العلاقة بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة والنظام السياسي ككل في الجزائر على ضوء الدستور.

حدود الدراسة: تمثلت في

الحدود العلمية:

نتناول خلالها إشكالية الدراسة المتكونة من متغيرين المتغير الأول مستقل تمثل في دور المؤسسة العسكرية ومتغير تابع تمثل في عملية صنع القرار السياسي في الجزائر

الحدود المكانية:

حدد دراستنا بنطاق إقليمي ثابت هو الجزائر.

الحدود الزمنية: حدود دراستنا الفترة الممتدة بين 1990 و2016.

صعوبات الدراسة

إن طبيعة الموضوع جعلت أمامنا العديد من الصعوبات أهمها النقص الواضح في البيانات والمعطيات نظرا للربط المباشر بين كل ما يرتبط بمؤسسة الجيش الوطني الشعبي يدخل ضمن حيز أسرار الدفاع والأمن الوطنيين.

كما أن واجب التحفظ الذي التزمه العديد من المسؤولين السابقين شكل حاجزا دوننا ودون الحصول على معلومات وحقائق من الذين عاشوا وصنعوا الحدث السياسي في تلك الفترة، وإذا كانت إشكالية نقص المراجع العلمية المتخصصة من الصعوبات الروتينية فإن هذه الصعوبة طرحت نفسها بحدة في هذا البحث، فكان من الضروري في بعض مراحل البحث الاعتماد بشكل أكبر على الكتابات والمقالات الصحفية لتغطية النقص ورغم تعدد الصعوبات التي واجهتنا اكتفينا بذكر ما كان له تأثير واضح على سير البحث.

تقسيمات الدراسة:

حتى نلم بجوانب الموضوع لزم تقسيمه إلى فصلين حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى التأصيل النظري والمفهومي لدور الجيش في عملية صنع القرار في العالم الثالث حيث قمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا من خلالها في

المبحث الأول ماهية عملية منع القرار السياسي أم المبحث الثاني فقد خصصناه لمفهوم المؤسسة العسكرية وأهميتها بشكل عام أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لدور الجيش في الحياة السياسية بالعالم الثالث

في حين استعرضنا في

الفصل الثاني دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرارات السياسية بالجزائر مند بداية التسعينات حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى المؤسسة العسكرية ومكانتها في صنع القرارات السياسية أما المبحث الثاني فكان لا بد من قراءة في علاقة السياسي بالعسكري من خلال الدساتير أما المبحثان ثالث فخصصناه لدور الجيش في الحياة السياسية خلال التحول نحو التعددية وأول انتخابات في تلك الفترة،

كما تطرقنا في المبحث الرابع إلى طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي القائم كما حاولنا تقديم استشراف لمستقبل الجيش في الحياة السياسي.

الدراسات السابقة:

بالرغم من كشف الغموض الذي يجعل من ذكر المؤسسة العسكرية مرادفا للحديث عن أسرار الدولة ورموز السيادة، إلا أن دالك لا ينفي وجود محاولات ما فتئت فتزايد مؤخرا، كما لا يمكننا بأي حال أن ندعي السيف في ولوج موضوع يهدا الحجم، فالاهتمام بالمؤسسة العسكرية وأدوارها في عمليات صنع القرارات السياسة الهامة ليس أمرا جديدا، فالكتابات حول تدخل الجيش في الحياة السياسية في العالم الثالث بشكل خاص أكثر من أن نحصيها.

ومن الاهتمامات والاطروحات الواردة في دور الجيش في عملية توجه الحياة السياسية نذكر اهم ما أتيحت لنا فرصة مطالعته والاضطلاع عليه

كتاب بهاء الدين مكاوي الدي تطرق فيه الى القرار السياسي ماهيته، صناعته، اتخاده، تحدياته، الذي مكننا من معرفة التأصيل النظري لعملية صنع القرار السياسي

كتاب جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي الصادر عن دار النشر عمان لسنة 1999 الذي توصل فيه المفكر الى استنتاجات أساسية تتعلق بالسياسة العامة والتي هي بدورها عبارة عن مجموعة قرارات سياسة مما ساعدنا على فهم كيفية عملية صنع القرار السياسي

كتاب رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين صدر عن دار المعرفة يتألف من 276صفحة الذي تناول في فصوله الصراع بين السياسي والعسكري أثناء وبعد الثورة كما تناول نشأة الجيش الوطني الشعبي وأبرز مراحل تطورت مما ساعد على توضيح أسباب تدخل الجيش في الحياة السياسية مند الاستقلال وأهم التبريرات التي استعملتها المؤسسة العسكرية في ذألك

كتاب حزام والي بعنوان إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية والذي يتضمن303 صفحة ويتناول هذا المؤلف مفهوم الشرعية بصفة عامة ويدرس الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مركزا في دراسته على حالة الجزائر وإشكالية الصراع والشرعية الذي ساعد معرفة على دوافع المؤسسة العسكرية للتدخل في المسار الانتخابي في أول انتخابات تعددية، وكذا البيئة السياسية المحيطة

الفصل الأول: التأهيل النظري والمفاهيمي لدور الجيش في عملية صنع القرار السياسي في العالم الثالث

المبحث الأول: مفهوم عملية صنع القرار السياسي

المطلب الأول: تعريف عملية صنع القرار السياسي

أ- المقصود القرار السياسي: لقد جاء في موسوعة العلوم السياسية الصادرة من جامعة الكويت أن القرار السياسي يعني قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية أو من تتوافر لهم القوة والقدرة ،باختيار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما ومن ثم فإن القرار السياسي هو التزام بالتصرف على نحو معين من قبل أصحاب السلطة والنفوذ وهناك من يعرفه بأنه عملية تخطيط اقتصادي ،أو اجتماعي، أو ثقافي شاملة أو جزئية تصدرها القيادة السياسية في البلاد وينبغي توافر الخصائص التالية في القرار السياسي:

1- صدوره عن شخص ذي صفة سياسية أو سلطة قانونية مخولة أو مقبولة.

2- القوة الإلزامية أي أن يحمل في طياته قوة جبرية بالطاعة والتنفيذ.

3- العمومية بمعنى أنه يمس الشؤون العامة والحاجات الجماعية[1]

مفهوم عملية صنع القرار: يقصد بعملية صنع القرار السياسي الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل مقبولة من بين عدة بدائل متنافسة وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها كما أن اختبار القرار يرتبط[2]

في أساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار على اختبار القرار المعين لابد أن يأتي بنتيجة اقتناع منطقي وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لا يمكن أن يترتب على الأخذ

---

[1] بهاء الدين مكاوي، القرار السياسي (ماهيته، صناعته، اتخاذه، تحدياته)، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017، ص 10

[2] جمال علي زهران، الاطار النظري لصنع القرار السياسي (رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر) ،ج السويس،2010 ،ص03

به من مخاطر، أو لما يمكنه أن يحققه في النهاية من نتائج ولا يمكن أن يأتي مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة[3]

تعريف ريتشارد سنا يدر لعملية صنع القرار السياسي: يعرفها بأنها العملية التي تتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعا لقرار ما وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد من البدائل يتم اختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق.

تعريف ربيع حامد: أن أي عملية صنع قرار هي نوع من الاستجابة لمنبه خضع له الجسد الاجتماعي، فإذا به يصيبه نوع من الاختلال في التوازن، ومن ثم يسعى إلى تحقيق التوازن من خلال تلك الاستجابة.[4]

ج– أنواع القرارات السياسية: هناك عدة معايير لتصنيف أنواع القرارات وذلك على النحو التالي:

I. **تصنيف القرارات حسب الهدف منها:** وفقا لهذا المعيار هناك 3 أنواع من القرارات: قرارات استراتيجية، قرارات تكتيكية، قرارات تشغيلية.

القرارات الاستراتيجية: هي تلك القرارات التي تؤثر بعمق في الواقع ومستقبل الواقع السياسي برمته، وتصنع في أعلى مستويات السلطة لخطورته وأهميته وتغطي مدى زمنياً طويلاً وتقود كل القرارات التي تتخذ لاحقا، وبالتالي فإنها قرارات رئيسية وتشمل كل أوجه الحياة وتكمن أهميتها في أنها تحدد الرؤية المستقبلية للمؤسسة السياسية وقيادتها.

القرارات التكتيكية: وهي قرارات أكثر مرونة من القرارات الاستراتيجية، إذ تتم مراجعتها وتعديلها من حين لآخر وفق ما تقتضي الظروف، وهي أوسع نطاقا وأكثر تنوعاً من القرارات الاستراتيجية، ويعهد إلى الأجهزة البيروقراطية، وضع واتخاذ مثل هذه القرارات التي تهتم غالبا بأمور السياسة اليومية، وتتعلق هذه القرارات بإعداد الخطط والموازنات باستخدام الموارد لتنفيذ القرارات الاستراتيجية، وتتخذ هذه القرارات في المستوى الأوسط.

---

[3] جمال علي زهران، المرجع نفسه، ص 11

[4] سعيد الوجاني، القرار السياسي في المملكة المغربية الحوار، 2011، ص 05

قرارات تشغيلية: يقصد بها القرارات التي تتعلق بالعملية التشغيلية اليومية كتشكيل فرق العمل، أو برامج العمل المتخذة من قبل الإدارات التنفيذية، وهي قرارات قصيرة المدى وتتعلق بالعمل الروتيني اليومي وتتخذ بطريقة فورية.[5]

II. تصنيف القرارات حسب مجال الاهتمام:

وفقا لهذا المعيار، يتم تصنيف القرارات حسب مجال اهتمامها هذا باب واسع ولا يدخل تحت حصر، لأن المجالات التي تتناولها القرارات السياسية أكثر من أن تحصي ذلك أن كافة القرارات التي تصدر عن السلطة الحاكمة هي قرارات سياسية بغض النظر عن موضوعاتها ومن أمثلتها :القرارات الاقتصادية، والقرارات الاجتماعية، والقرارات الثقافية.

III. تصنيف القرارات السياسية حسب نطاقها: وفقا لهذا المعيار هناك نوعان من القرارات: قرارات داخلية، وقرارات خارجية

أ–القرارات السياسية الداخلية: ويقصد بها القرارات المحلية أو ما تتخذه الحكومات من قرارات سياسية داخل حدودها الدولية وفي إطار ما تتمتع به من سيادة داخلية، والسيادة الداخلية بالمعنى التقليدي تعني سلطة الدولة على الأفراد و الجماعات داخل حدودها وتتضمن حقها في التصرف وفق القانون بما يحقق مصلحة المواطن والوطن، وقد تكون هذه القرارات ذات طبيعة اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية او صحية أو تعليمية ولكن الكثيرين يعتبرونها قرارات سياسية مادامت قد صدرت من قبل السلطة السياسية لأن من وظائف السلطة السياسية أن تنهض بأحوال المجتمع في كافة المناحي، وبالتالي فإن لها الحق في إصدار قرارات تتعلق بكل هذه الجوانب[6]

ب– القرارات السياسية الخارجية: ويقصد بها القرارات المتعلقة بالتعامل مع العالم الخارجي كالدول والمنظمات الدولية والإقليمية، الحكومية منها والغير الحكومية وخطورة هذه القرارات تنبع من أنها تتأثر بكل ما يدور بالخارج من عمليات ومساومات وضغوط وفوضى دون أن يكون لها قدرة على التحكم من البيئة الخارجية كما تتحكم في البيئة الداخلية، في ذات الوقت ان الحكومات بحاجة إلى قرارات

[5] جمال علي زهران، المرجع نفسه، ص 19
[6] طارق شريف يونس، أنماط التفكير الاستراتيجي وأثرها في اختيار مدخل لاتخاذ القرار، إربد، دار الكتاب الثقافي، 2009، ص 22

للتعامل مع العالم الخارجي من أجل تحقيق مصالحها، وتقع على عاتق صانع القرار السياسي الخارجي أن يكون ملماً بالفرص والتحديات الخارجية، ومدركا لإمكانات دولية وقدرته على المساومة[7]

المطلب الثاني: مؤسسات ومراحل صنع القرار السياسي

أ-المؤسسات

1/-المؤسسات الرسمية:

-السلطة التشريعية: تلعب السلطة التشريعية الدور الأكبر في عملية صنع السياسة العامة، وبالتالي تؤثر في شكل القرارات التي ستصدر من أجل تنفيذ هذه السياسة العامة، فهي السلطة التي تقوم بوضع التشريعات والقوانين والخطط بل يكفي لتوضيح أهميتها في هذا الجانب أن السلطة التشريعية هي وحدها في أغلب النظم الديمقراطية، التي تصيغ المقترحات بصبغة الشرعية وتحولها من مجرد مقترحات إلى سياسات وقرارات ملزمة، كما تسهم المناقشات التي تدور داخل المجالس التشريعية ولجانها المتخصصة في بلورة الآراء حول السياسة المراد اتخاذها، وتتيح فرص الاختيار الجيد بين البدائل المتاحة.

-السلطة التنفيذية: إن الوظيفة الأساسية لهذه السلطة هي تطبيق وتنفيذ التشريعات والقوانين الصادرة من السلطة التشريعية، وهو ما يستوجب اتخاذ قرارات معينة لتنفيذ السياسة العامة، لكن السلطة التنفيذية تهم في صنع القرارات السياسية من خلال دورها التشريعي فعلى الرغم من أن التشريع من اختصاص السلطة التشريعية في المقام الأول إلا أن السلطة التنفيذية تشارع في التشريع من خلال اقتراحات مشروعات القوانين أو تقديم مشروعات الميزانيات، حلها حق تقديم مشروعات القوانين إلا أن الإجازة النهائية لهذه المشروعات تبقى من اختصاصات السلطة التشريعية، أو لا تصبح سياسة لازمة التطبيق إلا بعد موافقة السلطة التشريعية عليها.

-السلطة القضائية: يتمثل دور السلطة القضائية في عملية صنع القرارات السياسية في مراقبة وتقييم تنفيذ السياسات العامة، ويختلف هذا الدور من نظام سياسي إلى آخر، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يلعب جهاز القضاء دورا هاما في تقييم ومراقبة وتفسير السياسات العامة من خلال مبدأ المراجعة التشريعية للمحاكم فإسقاط تشريعات أو مراسيم تنفيذية، كما له دور في كبح أعمال الحكومة التعسفية

[7] بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 19

لغرض معايير الإجراءات السليمة في إدارة العدل أما في بريطانيا فان دور السلطة القضائية في صنع القرارات والسياسات العامة لا يصل إلى مستوى الصلاحيات التي تتمتع بها نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية[8]

المؤسسات الغير رسمية: لا تقتصر عملية صنع القرار على المؤسسات الرسمية فقط بل تسهم بها المؤسسات الغير رسمية ولا يتعلق فقط بالأنظمة الديمقراطية وإنما يتم ذلك حتى في الأنظمة الغير ديمقراطية، ومن أهم هذه المؤسسات

1–الرأي العام: الذي هو تعبير أعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلف عليها وتلعب وسائل الاعلام الدور الأكبر في نقل رغبات الجماهير إلى صانع القرار السياسي وفي التوسط بين الجماهير وصانع القرار، فضلا عن أنها تعمل على صياغة وبلورة الرأي العام وتوجيهه بما يتناسب مع الواقع وكل ما كان النظام الحاكم أكثر ديمقراطية وانفتاحا على بيئته والإعلام مستقلا عن السلطة التنفيذية كلما كان أكثر تعبيراً عن احتياجات الجماهير.

2– الأحزاب والجمعيات السياسية: تلعب الأحزاب والجمعيات السياسية الوطنية دورا رئيسيا في التعبير عن المصالح العامة ، و قد تعتمد الى ترجمتها الى مقترحات محددة تعرض على السلطة الحاكمة. بل ان من مؤشرات فاعلية الحزب السياسي قدرته على التعبير عن رغبات الجماهير سواء كان في الحكم او المعارضة ، فإذا كان في الحكم تتجلى قدرته من خلال اصدار قرارات و سياسات عامة تعبر عن مطالب الجماهير ، و ان كان في المعارضة يتجلى ذلك في تبني مصالح الجماهير و في قدرته على ممارسة الضغط على الجهات الحاكمة من اجل تحقيق هذه المصالح.

3– جماعات المصالح: تعتبر جماعة المصلحة مجموعة من الافراد تسعى للتأثير بوسائلها الخاصة على عملية صنع القرارات لدفعها في الاتجاه الذي يحقق مصالح أعضائها المادية و المعنوية دون للمشاركة في الحكم او تحمل المسؤولية ، تكمن وظائفها في صياغة المطالب و التعبير عن الاتجاهات السياسية و المصالح الاقتصادية و الاجتماعية ، او الضغط للحصول على مكاسب مادية لأعضائها ، و يتبين من ذلك دورها في صنع القرار السياسي ، لان صياغتها لمطالب الجمهور و تقديمها للسلطة الحاكمة تعني تأثيرها في صناعة القرار فقد يأخذ صانع القرار بكل او جزء من مقترحاتها ، و غالبا لا

[8] جيمس أندرسون، صنع الساسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان دار السيرة، 1999، ص 58

تلجا الحكومات الى رفض مقترحات جماعات الضغط ، لاكن يبقى نجاح هذه الجماعات في قدرتها على التاثير في صنع القرار السياسي مرتبط بخصائص و قوة كل جماعة.[9]

4–مراكز البحوث والدراسات: تلعب مراكز الدراسات والبحوث أدوارا كبيرة في صنع القرارات السياسية والسياسات العامة بشكل عام، لان المعرفة المتخصصة التي تقدمها هذه المراكز من خلال الإصدارات العلمية والندوات المتخصصة، تضاعف الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والافراد، وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية واطارها العلمي النظري، لذلك تهتم الدول الكبرى بإنشاء ودعم مراكز الأبحاث، وحسب احصائيات حديثة جرت في العام 2015و2016 اكدت ان هناك 1828 مركزا بحثيا في الولايات المتحدة الامريكية

و 426 مركزا بحثيا في الصين و 287 في بريطانيا و هي تقوم بإجراء تقييم شامل للسياسات السابقة بهدف معرفة جوانب القوة و الضعف ، كما تتجلى أهمية مراكز البحوث و الدراسات في المشاركة في عملية صنع القرار من خلال تعيين مستشاري الرئاسة من هذه المراكز فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الامريكية وظفت الرئاسة هنري كسنجر الكسندر هيغ ، ريتشالد بيرل ، ساموبل هنتنغتون ، فرنسيس فوكوياما و اخرون

و تمثل مراكز الأبحاث مجسات للاستشعار المبكر و استقراء المستقبل من خلال دورها في الاشراف المستقبلي استنادا الى قواعد المستقبليات لمساعدة صناع القرار على التخطيط الاستراتيجي للمستقبل كما أنها تعمل على عقلنة القرار السياسي للمسؤولين وصناع القرار[10]

5– مجال الأعمال: يلعب رجال الأعمال دوراً مهما في عملية صنع القرار السياسي خاصة في الجوانب والمجالات التي تتعلق بمصالحهم التجارية، كما أسهمت الروابط بين أصحاب الأعمال المحليين ونظائرهم من دول أخرى غربية في زيادة نفوذهم في مواجهة السلطة الحاكمة، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى دور أرباب العمل في الكثير من الدول الغربية والعالم الثالث أمثال المغرب والجزائر و مصر مثلاً، حيث تتجلى ملامح هذا النفوذ في اصطحاب رجال الأعمال من طرف الرؤساء وصناع القرار معهم في رحلاتهم الخارجية، كما تظهر ملامح هذا النفوذ أيضا في الجزائر من خلال نقد رجال الأعمال

[9] جهاد الدين مكاوي، مرجع سابق ، ص 31

[10] خالد عليوي العرداوي، تفعيل دور مركز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي fcdr.com/includes/download.php ؟type articlesaid 159

لسياسات التطهير للمال الفاسد من طف بعض أعضاء الحكومة أمثال الوزير الأول الأسبق وكل ذلك لتعزيز مكانتهم في دائرة صنع القرار السياسي لضمان انسياب مصالحهم التجارية[11]

ب– مراحل صنع القرار: يؤكد علماء السياسة على أن عملية صنع القرار تمر بمراحل متسلسلة ومتتالية تقود كل منها إلى المرحلة التي تليها وذلك على النحو التالي:

1–مرحلة الشعور بوجود المشكلة:

إن أولى خطوات صنع القرار هي الشعور بوجود مشكلة أو موقف معين يتطلب اتخاذ قرار بشأنه، وهذا يعني الاعتراف بوجود مشكلة تطلب حلا من خلال قرار معين، وأهم أخطاء القادة والسياسيين والاداريين غض الطرف عن المشكلات التي تواجههم رغم شعورهم بها قبل حدوثها.

2– مرحلة تحديد المشكلة:

بعد الاعتراف بوجود مشكلة تحتاج إلى قرار، يلزم تعريف المشكلة تعريفاً دقيقاً من خلال وصف أعراضها وأسبابها وذلك بهدف معالجة أسبابها وليس أعراضها، وبالتالي لابد من أن تكون المشكلة واضحة حتى يمكن اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهتها أو حلها.

3– مرحلة جمع المعلومات:

إذا تم تحديد المشكلة وتشخيصها، يتم بعد ذلك جمع المعلومات والبيانات الضرورية ذات العلاقة بها، وهناك عدة طرق لجمع المعلومات من مصادر متعددة مثل مراجعة السجلات والملفات، أو من خلال الملاحظة المباشرة، وفي هذا الصدد لابد من التأكد من صحة المعلومات والبيانات التي تم جمعها، كما لابد من السعي إلى جمع معلومات كافية حول الموضوع، لأن قلتها من شأنه القياد إلى قرارات غير سليمة.

---

[11] نيفين مسعد، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مجلة المستقبل العربي العدد 379، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2010، ص 24

4–مرحلة تصنيف وتحليل المعلومات:

يتم فيها فحص وتصنيف وتحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعها ودراستها دراسة معمقة، لأن ذلك من شأنه تسهيل عملية وضع البدائل والحلول والخيارات المناسبة لاحقا[12]

5– مرحلة وضع البدائل والخيارات:

بعد الدراسة المعمقة للبيانات والمعلومات حول الموضوع، يخرج صانع القرار ببدائل تمثل الخيارات المختلفة التي يمكن لصانع القرار أن يأخذ بها بغض النظر عن ايجابياتها وسلبياتها، وبغض النظر عن قوتها وضعفها، بل يتم في هذه المرحلة وضع كل البدائل المتاحة والخيارات المعقولة تمهيداً للمفاضلة بينها في مرحلة لاحقة.

6– مرحلة المفاضلة بين الحلول والبدائل المتاحة:

في هذه المرحلة تتم مقارنة البدائل المقترحة مع الأهداف المرجوة، كما يسعى صانع القرار إلى الوقوف على إيجابيات وسلبيات كل بديل من البدائل المقترحة، أي تحديد مزايا وعيوب كل بديل على نحو دقيق تمهيداً للترجيح بينها، ومن خلال هذا يمكن ترتيب البدائل من قبل صانع القرار بما يمكن متخذ من اتخاذ القرار الذي يحقق الأهداف المرجوة بأقل خسائر ومخاطر ممكنة.

7– مرحلة اتخاذ القرار:

خلال هذه المرحلة يقوم متخذ القرار وبناء على المعلومات التي وفرها صانع القرار باختيار بديل من البدائل التي وضعت واضعا في الاعتبار إيجابيات وسلبيات كل بديل بحيث يختار أكثرها فائدة وأقلها مخاطرة في ذات الوقت، متحملا المسؤولية في ذلك.

8– مرحلة المتابعة والمراقبة:

إذا تم اتخاذ القرار، لزم تنفيذ هذا القرار ومتابعته، لأنه لا معنى لاتخاذ قرار لا يتم تنفيذه على أرض الواقع ومراقبة نتائجه ومعرفة مدى فاعليته، والتأكد من أن القرار الذي تم اتخاذه لم يترك آثارا جانبية سلبية وإذا حدث ذلك، لابد من اتخاذ قرارات تعالج هذه الآثار[13]

[12] فتيحة مخلف عباس، آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي، (جامعة تكريت كلية التربية، 2009) ص 58

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار وأهم الصعوبات

أ/ العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي:

هناك عدة عوامل تؤثر في صنع القرار من حيث نوعيته، وشكله، وتأثيره على الواقع، ومن هذه العوامل ما يلي:

1- خصائص جهاز صنع القرار: تختلف أجهزة صنع القرار من نظام سياسي إلى آخر وحتى داخل النظام السياسي حسب الموضوعات التي يعتزم اتخاذ القرار بشأنها، فتختص أجهزة مختلفة بصنع القرارات كما يتأثر القرار السياسي خصائص جهاز صنع القرار من حيث تنظيمه، والقواعد والإجراءات التي تحكمه، وحجم ونوعية أعضائه، وخلفياتهم الشخصية وانتماءاتهم الاجتماعية والفكرية.

2- طبيعة المشكلة محل القرار: تؤثر طبيعة المشكلة محل القرار في طريقة صنع ونوع القرار المتخذ، وهناك عدة جوانب تتعلق بطبيعة المشكلة منها مدى إلحاح المشكلة نفسها، وهل تهم أطراف عديدة أم طرف واحد؟ وهل هذه المشكلة عامة أم تمس فئة معينة، وهل هي داخلية أم خارجية، وهل تتوفر حولها معلومات كافية، إن الإجابة على هذه الأسئلة تساعد صانع القرار في وضع بديل أنجح.

3- الإطار السياسي: يضم الإطار السياسي مختلف المؤسسات السياسية الحكومية والغير حكومية، فضلا عن القواعد الدستورية والقانونية التي تنظم العلاقة بين أطراف النظام السياسي بمعناه الواسع حيث تؤثر طبيعة النظام السياسي على طبيعة القرار السياسي وسرعة اتخاذه، ففي الأنظمة الديمقراطية يتعرض صانع القرار السياسي لضغوط كبيرة من بيئته وذلك بسبب آليات صناعة القرار التي تقتضي الديمقراطية توسيع قاعدة الحوار والتشاور مع مراعاة الرأي العام واتجاهاته، أما في الأنظمة الديكتاتورية فلا يعنيه كثيراً الرأي العام، ولا تحبذ هذه الأنظمة المشاورات الكثيرة، لذلك تخف الضغوط على صانع القرار[14]

4- العوامل الاقتصادية: تلعب العوامل الاقتصادية دوراً محوريا في عملية صنع القرار، فعلى المستوى الداخلي تلعب الأوضاع الاقتصادية دوراً حاسما في نوعية صنع القرارات الصادرة عن السلطة ،ففي الدول الفقيرة تعتمد شرعية السلطات الحاكمة على مقدار استجابتها للحاجات الاقتصادية للجماهير

---

[13] فتيحة مخلف عباس، المرجع نفسه ص 59

[14] بهاء الدين مكاوي، المرجع السابق، ص 32

التي تكون عاجز عن توفير حاجياتها الأساسية كالتعليم والصحة والغذاء دون دعم الحكومة، وبالتالي يجب أن تسير قرارات السلطة في هذا الاتجاه، أما على المستوى الخارجي فإن امتلاك الدولة لقاعدة اقتصادية صلبة يمكنها من التحرك بجدية في مجال صنع القرارات المتعلقة بسياستها الخارجية، ويمكن هذا الوضع صانع القرار من تفادي ضغوط البيئة الدولية، واتخاذ قرارات مستقلة وفقا لمقتضيات المصلحة الوطنية وذلك خلافا للدولة الضعيفة اقتصاديا.

5- العوامل العسكرية: تتأثر عملية صنع القرار في أي دولة بوضعها العسكري فكلما كانت الدولة أكثر قوة من الناحية العسكرية، كلما كانت أكثر استقلالا في قراراتها وسياساتها، وكلما كان فيها صانع القرار أكثر قدرة على التحرك بعيداً عن ضغوط البيئة الدولية، وذلك بعكس الدول الضعيفة عسكريا، والتي يتعرض صانع القرار السياسي فيها إلى ضغط كبير من أجل اتخاذ قرارات تحقق مصلحة الدول الأقوى عسكريا، بل إن الضعف العسكري للدولة يؤثر على نوعية القرارات المتعلقة بالداخل، حيث تمارس القوة المعارضة السياسية أو القبلية، كما هو الحال في بعض الدول الافريقية ضغوطها على صانع القرار ليتخذ قرارات لا تحقق المصلحة الوطنية بل تحقق مصالح فئات معينة تمثل السلاح في وجه الدولة.

6- العوامل الاجتماعية: يتأثر القرار السياسي بالاطار الاجتماعي والسياسي لعملية صنع القرار، لأن القرار السياسي لا ينفصل عن السياق الاجتماعي والظروف السائدة في البيئة الاجتماعية التي يطبق فيها هذا القرار بل إن القرارات السياسية في غالبها هي استجابة لضغوط الواقع الاجتماعي و الاقتصادي، وهي تعبير عن حاجات ومطالب فئات وشرائح اجتماعية داخل النظام السياسي[15]

7- العوامل الإيديولوجية: إن الإيديولوجية أو العقيدة السياسية باعتبارها مجموعة الأفكار والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نسقا فكريا يتضمن تقديرا للماضي وتحليلا للأوضاع الراهنة، مع رسم صورة أفضل للمجتمع وتحديد وسائل الانتقاد لهذا المجتمع استنادا إلى قيم معينة تشكل دليلا لتوجهات المجتمع وسلوكه.

[15] أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، العدد (1)، المجلد (21)، 2005، ص 267

وتسهم الإيديولوجيات الفاعلة في تحقيق التعبئة والتماسك الاجتماعي، وتمثل مصدراً للقيم والتوجهات المجتمعية، لذلك تؤثر الإيديولوجية بشكل مباشر على تصورات صانعي القرارات السياسية ومن ثم في القرارات التي يتخذونها[16]

ب/ صعوبات صنع القرار السياسي: تواجه صناع القرار عدد من الصعوبات والعقبات والتي تقود إلى عدم وضوح الرؤية ومن ثم عدم القدرة على التحكم في عناصر البيئة السياسية التي سيطبق فيها القرار، ومن أهم الصعوبات التي تواجه صناعة القرارات السياسية ما يلي:

1–عدم القدرة على التنبؤ بردود أفعال الأطراف ذات الصلة بالقرار: إن هدف صانع القرار كما هو معلوم، هو حل مشكلة معينة دون إثارة جماعات مؤثرة في البيئة السياسية، لأن إثارة مثل هذه الجماعات من شأنه أن يخلف موقفا يحتاج هو الآخر إلى قرارات ربما تكون أكثر صعوبة من الوقف الأول الذي صانع القرار إلى معالجته.

2– التغير في عناصر الموقف: ربما يكون الموقف المراد اتخاذ قرار بشأنه لايزال في طور التشكل وتتبدل عناصره في كل لحظة ،فيجد صانع القرار نفسه بحاجة إلى تعديلات في البدائل المقترحة من وقت لآخر بما يتسق مع التطورات في الموقف، وعندما يكون الموقف في بداياته ربما يشكل صدمة ومفاجأة لبعض الأطراف فتعلن عن مواقف معينة تحت تأثير المفاجأة ،ثم يتغير موقفها لاحقا بعد انتهاء عنصر المفاجأة فتعلن عن رأي آخر.

3– النفص في المعلومات أو التغير فيها: إن القرار الصحيح والمثالي هو الذي يبنى على معلومات وافية وكافية وصحيحة حول الموضوع، إلا أنها أحيانا لا تتوفر لدى صانع القرار، خاصة عندما يتعلق الأمر بطرف خارجي يتعمد إخفاء المعلومات أو يتعمد التضليل، وفي هذه الحالة يتأثر صانع القرار بذلك لأن نقص المعلومات يؤثر على البدائل ومن ثم على اتخاذ القرار النهائي، كما أن التغير في المعلومات من شأنه أن يؤثر على عملية صنع قرار سليم ،يجب التعامل معها بحنكة.

4– الضغوط النفسية والعاطفية: قد يتعرض صانع القرار السياسي لضغوط نفسية وعاطفية خاصة في حالة الأزمات وفي حالة التهديدات الخارجية، حيث أن هذه الأخيرة تقلص من البدائل المتاحة أمام

[16] فتيحة مخلف عباس، المرجع السابق، ص 63

صانع القرار السياسي، وتجعله حذراً في وضع البدائل اللازمة لمعالجة الموقف، لأنه لا يعلم ردود أفعال الخصوم خاصة إذا كانوا في وضع أقوى[17]

[17] جمال زهران، من يحكم مصر؟ دراسة في عملية صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث القاهرة، الطوبجي للنشر والتوزيع 1993، ص 28،26

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية والنظام السياسي

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية

أ–تعريف المؤسسة العسكرية: هي واحدة من ضمن مؤسسات الدولة غير سياسية قوامها الذود عن أرض الوطن ضد أي أخطار قد تهدد أمنه واستقراره واستمراره، بعبارة أخرى هي مؤسسة إدارية بحتة فنية صرفه ينحصر دورها في إدارة الحرب دون اتخاذ قرار الحرب ذاته، ذلك أن قرار الحرب يعد اختصاص المؤسسات السياسية لاسيما التشريعية منها، بينما تقع مهمة اختيار الطرق الفنية المناسبة لتنفيذ هذا القرار على عاتق العسكريين.

وقد تتنوع مهام الجيوش حسب الظروف العامة للبلاد، إذ يمكن أن يكون جيشا محاربا ومقاتلا في زمن اللاسلم واعتباره مؤسسة عسكرية صارمة معدة لمهام الدفاع، كما يمكن أن نجده في زمن السلم كهيئة اجتماعية شعبية تساهم في البناء والتشييد، وغدت المؤسسة العسكرية في نظر الكثيرين بأنها مدرسة عامة لإعداد الشعب ،فهي تعمل على رعاية كل أفرادها، وتوجيههم توجيها قوميا، كما تحضرهم اجتماعيا ونفسيا وتمحو أميتهم، وتعمل على إثراء ثقافتهم كل هذا يجعل منهم مواطنين أكفاء قادرين على تخطي الصعاب والمساهمة في تقوية وبناء وتطوير الدولة وتنميتها، كما تساهم في الترقية الاجتماعية، كما تعتبر المؤسسة العسكرية عنصراً في دفع مسيرة البلاد والحفاظ على ثرواتها و اطاراً فاعلا في مجال التكوين ودعم المهارات[18] كما ترتبط المؤسسة العسكرية في معظم دول العالم بوزارة الدفاع احدى مكونات السلطة التنفيذية في الدولة، حيث تظم المؤسسة العسكرية جميع القطاعات والإدارات المختصة بممارسة المهام المختلفة ومن هنا، يتضح أن المؤسسة العسكرية تعتبر من أهم أجهزة السلطة التنفيذية في الدولة وتحظى بمكانة عامة جدا، لأنها النواة الأساسية لبقاء الدول.

[18] أنور عبد المالك، المجتمع المصري والجيش، ترجمة: محمود حداد، ميخائيل فوري، بيروت دار الطليعة للطباعة والنشر، 1968، ص 344

ب– خصائص المؤسسة العسكرية:

تتمتع المؤسسة العسكرية عموما بمزايا وخصائص عدة لا تتمتع بها مؤسسة اجتماعية أخرى وهي:

–التنظيم الدقيق وامتلاك القوة المتمثلة في الأسلحة والمعدات العسكرية الموضوعة في تصرفه وفقا للقانون، هذا بالإضافة إلى توفير المال اللازم لتأمين السلاح وتحقيق الأمن.

–كما يعتبر الجيش أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي، حيث تقوم قيادة الجيش بواسطة التدريب بدور هام جدا في تحقيق التكامل عبر صهر المواقف الفردية والتوجهات الدينية والطائفية والحزبية في ولاء أعلى هو للوطن وللأمة.

– التقدم التقني والتنظيمي، فالمؤسسة العسكرية هي الأكثر عصرية وتنظيما وتقدما تقنيا من سائر مؤسسات الدولة، وتزيد هذه الخاصية في قدرة العسكرية على الاستخدام والمستقدم والمجدي للآلة العسكرية في حالة الضرورة[19]

– لا تظم المؤسسة العسكرية طبقة اجتماعية واحدة، فالجيش من قمة الرتبة العليا إلى قاعدة جنوده يمثل انعكاسا صادقا لواقع المجتمع بكل ما فيه من طبقات وفئات وطوائف وشرائح مختلفة.

– التدرج الهرمي، إذ يعتبر النسق العسكري نسقا اجتماعيا متدرجا بدقة، ويبلغ في إحكام تقسيماته الهرمية درجة أعلى من تلك التي تلاحظها بين الطبقات والفئات التي تقوم في تكوينها على الفواصل الاجتماعية والاقتصادية، ويبدأ التدرج الهرمي من رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة وينتهي بالفرد المجند، ويتمثل هذا فيما يعرف بالتسلسل القيادي الذي يمس العلاقات والوسائل الرسمية والغير رسمية لتحقيق الانضباط والفاعلية للمؤسسة العسكرية ويقوم التدرج الهرمي أساسا على الرتبة العسكرية التي تحدد نمط العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين بطريقة موضوعية[20]

– لاتزال المؤسسة العسكرية في الإدارة الأكثر تنظيما وانضباطا وجاهزية بحكم موقعها الرئيسي في الهيكل التنظيمي للدول النامية وحتى الدول المتقدمة.

---

[19] عميرة إسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، رسالة ماجستر في علم الاجتماع، التنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009، ص 74

[20] إبراهيم خضر، المجتمع والجيش، القاهرة، دار المعارف 1985، ص 82

ج– علاقة المؤسسة العسكرية بالأجهزة الأمنية:

المؤسسة العسكرية هي المؤسسة المعنية بحماية الدولة من أي عدوان خارجي فهي تؤمن الدولة من الخارج من خلال أفرادها العسكريين وعتادها الحربي (طائرات، صواريخ، مدافع، أسلحة، ذخائر، ...) فالمؤسسة العسكرية تقوم بالدفاع عن أرض الدولة والأجهزة الأمنية توفر الأمن في الداخل، وهذه المسؤولية من الضروريات التي لا يمكن للدولة أن تتخلى عنها، فنجد الأمن والدفاع مسؤولية الدولة الحارسة قديما ومسؤولية الدولة الحديثة، فالأجهزة الأمنية تشكل جدار الأمن في الدولة والمؤسسة العسكرية تعتبر جدار الأمن القومي الاحتياطي، فمتى ضعف جهاز الأمن الذي تحميه الأجهزة الأمنية وحدثت أمور فوق طاقاته وامكاناته عند ذلك تتدخل المؤسسة العسكرية لإعادة الأمن والاستقرار داخل الدولة والشواهد كثيرة حول تكامل المؤسسة العسكرية مع أجهزة الأمن، وإن كانت المؤسسة العسكرية لا تتدخل إلا إذا حدثت اختراقات خطيرة تهدد أن الدولة واستقرارها مثل حدوث أعمال شغب عارمة أو الجرائم التي تهدد استقرار البلاد والتي لم يعد بإمكان سلطات الأمن إخمادها، كالتهديدات التي أصبحت تهدد استقرار الدول في السنوات الأخيرة بسبب الإرهاب.

كل هذه الأسباب تدفع المؤسسة العسكرية للتدخل باعتبارها جهاز الأمن الأقوى، وإن كانت كثير من الدول تحرص على أن لا تقحم المؤسسة العسكرية في الأعمال الأمنية إلا للضرورة القصوى لأن تدخل المؤسسة العسكرية يعني أن الأمور الأمنية في البلاد وصلت إلى أخطر مراحلها، ومن هنا يتضح أن قوة العلاقة بين الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية تفرضها عمل كل منها وارتباطهما الوثيق بالنظام السياسي[21]

المطلب الثاني: أنواع التنظيمات العسكرية

أ–التنظيمات العسكرية المحترفة: وفقا لهنتقتون فإنها قد وجدت في أوروبا بعد عام 1789 وتتميز بعدد من الميزات الأساسية والمؤثرة وهي

الخبرة: وذلك حيث يعمل الجندي في إطار منظمة وظيفتها الأساسية هي إدارة العنف، كما أنه خبير في مجال عمله المحدد..

[21] عميرة إسماعيل، مرجع سابق، ص 83

المسؤولية الاجتماعية: فالجندي المحترف وخبير ممارس يعمل في إطار اجتماعي معين، وهو يؤدي خدمات تمثل ضرورة لاستمرار المجتمع ككل حيث خدمة الحماية التي يقدمها للمجتمع.

التضامن الجماعي الداخلي: إحساس الجماعة بالتضامن نتيجة للنفوذ المهني لهم.

العقلية العسكرية: ترتبط بالصورة الذاتية للعسكريين من أنفسهم وحدود دورهم وفقا لهذه الصورة كما حدد هنتقتون في نموذجه الجندي المحترف والمؤسسة العسكرية المحترفة أربع نقاط ليبين احترافية هذا التنظيم من خلاله علاقة العسكريين بالمدنيين

-العسكريين والمدنيين يشكلون جماعتين مختلفتين وأن هناك تمايزات فرعية بين كل منهم

- العلاقة في المؤسسة العسكرية بطبيعتها يغلب عليها الصراع ما يسهل خضوع العسكريين للمدنيين

- التحول في العلاقات المدنية العسكرية يتوقف على درجة فاعلية هذه السيطرة على العسكريين.

لاقى هذا النموذج نقداً واسعا لأنه لا يتناسب مع الدول النامية وكذلك التي في طور التحول الديمقراطي حيث أنه هذا النوع من التنظيمات العسكرية يتناسب والنظم التي تتمتع بدرجة عالية من الديمقراطية الراسخة كالولايات المتحدة الأمريكية [22]

ب- تنظيمات عسكرية بريتورية:

يعرف هذا النوع من التنظيمات باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها من قبل الطبقة العسكرية لممارسة دور سياسي مستقل داخل مجتمع معين

يتميز هذا النوع بضعف المؤسسات السياسية داخل الدولة وغياب الشرعية سواء على مستوى القيادة السياسية أو النظام السياسي ككل، وهو الأمر الذي يدفع العسكريين إلى الإحساس بالتفرد من حيث قوة المؤسسة التي ينتمون إليها أو درجة النظامية التي يتعاملون من خلالها أو احساسهم في ظل هذا النظام بالامتياز على غيرهم من المؤسسات المدنية وقيامهم بدور بطولي وهوحماية الدولة، وهو الأمر الذي يدفعهم إلى التدخل وتعظيم تأثرهم السياسي، ليصل أحيانا إلى حد السيطرة على النظام السياسي

[22] شادية فتحي إبراهيم، الدور التنموي للعسكريين في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة 1989، ص 61

ذاته، وفي ظل هذا النظام تتجه المؤسسة العسكرية إلى التعاون مع بعض القيادات المدنية والذين يمارسون أدوارهم من خلال نفوذ المؤسسة العسكرية وذلك لإضفاء نوع من الشرعية وليس لعدم قدرة المؤسسة على إدارة أمور البلاد لوحدها لأنها تملك من القدرات ما يمكنها لذلك، ولكن تواجد هؤلاء الأشخاص يكون للحصول على الشرعية للنظام ككل ولإيجاد شرعية لهم بشكل خاص نجد هذا النوع من التنظيمات في دول العالم الثالث[23]

ج– تنظيمات عسكرية ثورية:

تنبثق عادة التنظيمات العسكرية الثورية في إطار ما يعرف بالحرب الثورية، والجيش الثوري يمثل أداة الثورة قبل وأثناء وبعد الحرب، وإن كان في المراحل الأولى للثورة يفتقد استقلاليته ويعدل عن بعض خواصه الاحترافية من أجل الحزب أو حركة الثورة حيث يصبح الجيش أداة التجميع والوحدة والحشر كما يمثل الجيش الثوري أداة في يد المجتمع والنظام الثوري حيث من الممكن أن يسند دوره إلى المشاركة في تنفيذ السياسة التعليمية والثقافية والصحية[24]

ويتواجد هذا النوع من التنظيمات العسكرية في الدول التي خاضت حروبا تحريرية ضد الاستعمار أمثال كوبا الجزائر وغيرها من دول أخرى مماثلة.

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة العسكرية بطبيعة وشكل النظام السياسي داخل الدولة:

أ–في النظم التعددية: النظام التعددي هذ ذلك النظام الذي يقوم على أساس من التنافسية حيث يكون مفتوح و يحق للمواطنين فيه تكوين الأحزاب و الجمعيات و التنظيمات المختلفة ، و هو يتميز بنوع من التعددية في مراكز القوة بداخله ، كما انه يتسم بالحرية في الرأي و التعبير ، لذلك فإن أسلوب الحكم فيه يكون من خلال التداول التسلسلي على السلطة عن طريق اندماجات تقسم بدرجة عالية من النزاهة و كذلك تكون دورية و منتظمة تسمح بوصول اطراف الصراع السياسي من يقدمون برامجهم المتعارضة أحيانا الى السلطة بعد الاحتكام الى رأي المواطن دون اللجوء الى الأساليب العنيفة للوصول الى السلطة.

---

[23] شادية فتحي إبراهيم، مرجع سابق، ص 63

[24] أسامة الغزالي حرب، الحرب الثورية مفهومها وتطوراتها المعاصرة رسالة ماجستير جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الدول النامية 1978، ص 17

و يتميز هذا النوع من النظم بوجود حالة من التوازن في العلاقات المدنية العسكرية لان كل اقسام و تفرعات النظام الاجتماعي تتقاسم نفس القيم و تتفق على نفس المعايير و يوحد ذلك حالة من التضامن بين جميع قطاع المجتمع العسكريين منهم و المدنيين و فكرة اللجوء الى القوة السياسية بين الفرقاء داخل النظام السياسي عند اختلاف الرؤى و المصالح بين أطياف المجتمع و كذلك بين القوى السياسية و العسكريين داخل المجتمع ، كما ان هناك نوع من أنواع المشاركة بين المدنيين و العسكريين في القيام بأعباء و مسؤوليات الحفاظ على قيم المجتمع و صيانته و حمايته و ملائمته[25] ، و لكن السمة الأساسية داخل هذا النوع من الأنظمة هي عملية احتكار و انفراد المؤسسات المدنية في عملية تنظيم و تحديد و توجيه النظام السياسي ككل بما في ذلك المؤسسة العسكرية ، و ان ظهر تأثير في بعض القرارات للمؤسسة العسكرية في توجيه السياسة العامة في موضوع محدد و لكن ذلك يكون من اجل تامين و صيانة امن المواطن و القيم داخل النظام.

ب– في النظم الشمولية: و يتميز هذا النوع بتبني ايديولوجية اقتصادية واحدة تحاول من خلالها تنظيم كافة الأمور داخل الدولة في الأمور الاقتصادية و السياسية و الفكرية ، حتى في النظام الاجتماعي فإنها تلعب دور كبير في عملية التكوين الفكري و السياسي للأفراد داخل المجتمع ، و تتسم هذه النظم بوجود حزب واحد مسيطر و محتكر للقوة السياسية يعمل على تطبيق الأيديولوجية التي يتبناها ، اما عن الجيش فإنه لا يوجد نظام شمولي يقوم الا من خلال جيش قوي يحافظ على استقرار و استمرار النظام بينما يتحدد دوره من خلال علاقته بالحزب و المؤسسات الأخرى داخل الدولة.

و يمكن تناول العلاقات المدنية العسكرية داخل النظم الشمولية من خلال تقسيمها الى ثلاثة أنواع و هي:

نمط التحالف: ويحدث في هذا النوع من تحالف الحزب والجيش وتبادل المنافع بينهما والجيش السوفيتي السابق هو النموذج الأمثل لهذا النوع.

نمط التكافل والتحالف: ويتسم هذا النوع بدرجة عالية من عدم الانفصال والتمايز بين النخب العسكرية وغيرها من النخب المدنية وتكون العلاقة تكافلية وتبادلية وكذلك نوع من التبعية المتبادلة

[25] شادية فتحي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 71

والأمثلة تكون من خلال الجيوش التي خاضت حروب عصابات مثل ما حدث في كوبا في الستينات في عهد الراحل فيدال كاسترو حيث تم الدمج بين المدنيين والعسكريين فيه.

نمط الاندماج: ويتميز هذا النوع باختفاء الحدود المؤسسية والوظيفية بين الأبنية العسكرية والمدنية حيث سيطرة المؤسسة العسكرية على مجريات الحياة[26]

ج- النظم التسلطية: تعتبر هذه الأنظمة نوعا ما نظما سياسية غير كاملة وذلك لافتقادها أداتين أساسيتين ،تعتمد الأنظمة الشمولية عليها وهما الأدوات الفكرية و الإيديولوجية وامتلاك البنية التحتية المتقدمة والتي تعطي السيطرة في الأنظمة الشمولية، وتتميز هذه الأنظمة السياسية بالافتقار إلى الإيديولوجية القادرة على الحشد الاجتماعي وراء هدف معين ،مع وجود حزب واحد يتميز بضعف الكوادر والقدرات التنظيمية ،وفي إطار هذا الحزب الضعيف الذي يتيح فرص الهيمنة من قبل الزعيم على كافة مؤسسات الدولة، وفي هذا الاطار يلاحظ تزايد ثقل العسكريين داخل النظام السياسي، واستخدام الجيش بديلا عن الحزب الإيديولوجي[27]

[26] شادية فتحي إبراهيم، المرجع نفسه ص 77
[27] فاروق يوسف، الثورة والتعبير السياسي في مصر، القاهرة، مكتبة عين شمس 1986، ص 51

المبحث الثالث: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العالم الثالث) حالة إفريقيا)

المطلب الأول: مفهوم العلاقات المدنية العسكرية وأهم النظريات

أ–تعريف العلاقات المدنية–العسكرية:

تهتم دراسة العلاقات المدنية–العسكرية بكيفية تكامل الأدوار وتوزيع السلطات بين مؤسسات الدولة المدنية والمؤسسة العسكرية. زاقورسكي (**القوات المسلحة في المجتمع "الأرجنتين" 1988**) يعرف العلاقات المدنية العسكرية بأنها تشير إلى أنماط علاقات الانصياع والضبط والتأثير فيما بين القوات المسلحة والقيادة المدنية السياسية للدولة. ففي النظم الديمقراطية ترسم القوانين والدستور حدود هذه العلاقات وطبيعتها بحيث تكون هذه الحدود جزء لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة العسكرية، ترعاها الحكومة وترضى بها المؤسسة العسكرية وينصاع لها المنتسبون لها من جنود وضباط[28]

ب– العلاقات المدنية العسكرية (النظرية التقليدية):

وتقوم على مبدأ الجندي المحترف الفعالية العسكرية والسيطرة المدنية ومن اهم اسهامات ما قدمه "صامويل هنتجتون" و "موريس جانو" وتيز كالتالي:

1–اسهامات صامويل هنتجتون:

هنتجتون يناقش العلاقات المدنية العسكرية كمتغير تفسيري، ورأى أن طبيعتها لها تأثير مهم على الفعالية العسكرية، ورغم ذلك فإن الطريقة التي تصاغ بها هذه العلاقة تؤدي إلى الإشكالية، والاعتراف كما يعرفها هنتجتون هي مؤشر لقياس درجة الفعالية حيث طرح نموذج يوضح من خلاله رؤيته لدور العسكريين في النظم الديمقراطية ودوره في النظام السياسي القائم على مبدأ الاحتراف وعدم التدخل في الحياة السياسية وذلك من خلال تنفيذ وإنحاز السياسة الدفاعية والطريقة الوحيدة للحفاظ على الكفاءة المهنية العسكرية في سياق ليبرالي هو التأكد من أن الجيش لديه الحد الأدنى من السلطة السياسية[29] في إطار هذه الرؤية يؤكد صمويل أن الجيش المحترف يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها:

28

29 شادية فتحي إبراهيم، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي ،مجلة النهضة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العدد 4 أكتوبر 2006، ص 10 11

الخبرة:

حيث يعمل الجندي في إطار منظمة وظيفتها الأساسية هي استعمال القوة وإدارة العنف، كما أنه خبير في مجال معرفي محدد ،ويحوز مهارات محددة في هذا المجال بعد فترة كافية من التعليم والخبرة إلى جانب معرفة متخصصة يتلقاها في إطار المنظمة العسكرية.

المسؤولية الاجتماعية:

يتحمل أفراد المؤسسة العسكرية باختلاف درجاتهم و رتبهم العسكرية مسؤولية اجتماعية على درجة كبيرة من الاهمية تتمثل في تحملهم مسؤولية الدفاع عن الدولة ، و ذلك لان الجندي المحترف يقوم بدور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية و الامن.

التضامن الجماعي الداخلي:

يتمتع افراد المؤسسة العسكرية بدرجة من التضامن الجماعي الداخلي ، و ذلك نتيجة شعورهم بالتفرد المهني و التميز في أداء المهام الموكلة اليهم و ذلك نظرا لما يتمتعون به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن انفسم و حدود دورهم في المجتمع. و يقترح صمويل هنتجتون اسلوبين لتحقيق و احكام السيطرة المدنية على العسكريين و هما:

- **سيطرة مدنية ذاتية:** يرى صمويل هنتجتون انه يمكن تحقيق السيطرة المدنية على العسكريين من خلال تعظيم قوة المدنيين في مواجهة العسكريين ، و يمكن ان يحدث هذا حتى و لو كانت المصالح متعارضة بين الجماعات المدنية ذاتها.

  و يؤكد على ان تعظيم مصالح المدنيين في مواجهة العسكريين لا يشترط ان يحدث من قبل كافة القطاعات المدنية بل يمكن ان تقوم به بعض القطاعات المدنية.
- **سيطرة مدنية موضوعية:** من الممكن تحديد التوازن بين العسكر و السلطة المدنية من خلال سيطرة مدنية موضوعية حيث من خلالها تتم السيطرة المدنية و يزيد الامن في نفس الوقت ، حيث يرى انه يمكن تحقيق هذا النوع من السيطرة من خلال زيادة درجة الاحتراف بين العسكريين و الاعتراف باستقلالية العسكريين و تحويل العسكريين الى أداة في يد الدولة ، و

هذا النوع من الاحتراف هو الذي يحقق زيادة درجة الاحتراف و يضمن الحياد السياسي لأعضاء المؤسسة العسكرية.[30]

2- اسهامات موريس جانووتيز:

يناقش موريس جانووتيز الفعالية العسكرية و لكن ليس في اطار ان العلاقات المدنية و العسكرية بمثابة متغير تفسيري حيث ان المتغير التفسيري لن يشكل فعالية الجيش ، بدلا من ذلك ، و قال انه يبني حجته لقوة الجيش على تقييمه للاحتياجات العسكرية للولايات المتحدة في الحرب الباردة ، ولذلك فإن قبول مثل هذا الدور من قبل الجيش سيكون له أيضا تأثير مفيد على طابع العلاقات المدنية العسكرية و السيطرة المدنية. و يرى ان تدخل العسكريين في النظم الديمقراطية يكون محدود و عادة ما يقتصر تأثيرهم على مجال السياسة الخارجية و سياسات الدفاع ، حيث تمارس النخبة السياسية السيطرة على العسكريين من خلال مجموعة من القواعد الرسمية التي تحدد مهام العسكريين و الظروف التي يمارسون دورهم في اطارها ، و خاصة تلك القواعد التي تستثني العسكريين من التدخل في السياسات ، و تقوم على انهم محترفون ، و لهم مجال مهني مختلف ، و يجب ان يستبعدوا من ممارسة أي دور سياسي ، ولكنه يؤكد على حدوث تطور في النظرية التقليدية التي تقوم على الحياد السياسي للجيش حيث ان نموذج العلاقات المدنية العسكرية لابد و ان يؤكد على ضرورة مشاركة العسكريين في وضع أسس النظام الديمقراطي ، و ذلك لأنه من الصعوبة

-النظر الى العسكريين كمحايدين حيث ان ذلك يعني انهم مرتزقة و ليسوا مواطنين و لذلك لابد و ان يكون لهم توجه سياسي بالرغم من استمرار عدم مشاركتهم في السياسات و قد ميز هذا النموذج بين خمسة أنماط للعلاقات المدنية العسكرية من خلال خمسة أنماط للنظم و هي كالتالي السياسية

نظم تنافسية ديمقراطية: يتسم هذا النمط بوجود سيطرة مدنية تحد من دور العسكريين

نظام تحالف عسكري مدني

يعكس هذا النظام نموذجا يتولى فيه المدينون بالحكم بناء على دعم من العسكريين او الجيش الذي يظل فاعلا سياسيا- و ربما يتعرف بشكل غير رسمي كحكم بين الجماعات السياسية المتنافسة —

[30] المرجع نفسه ، ص12-13

نظم اوليجاركية

هذه النظم تتميز بوجود حكم عسكري نشط تتولى فيه الحكم نخبة عسكرية

نظم سيطرة سلطوية شخصية

هذه النظم يسيطر فيها الحاكم على الجيش حتى يظل في السلطة ، و يعتمد على القوة الشخصية و التقليدية ، و عادة ما يقوم باتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالعسكريين ، مما يؤدي الى إضعاف فعاليتهم.

نظم حزب واحد جماهيري سلطوي

في ظل هذا النظام يكون حجم الجيش صغيرا و يقع تحت السيطرة المدنية، و يوجد توازن بينه و بين القوى الأخرى التي تحمي الرئيس.[31]

النظريات الحديثة في دراسة العلاقات المدنية العسكرية

بعد امتداد موجة التحول نحو الديمقراطية لتشمل دول شرق أوروبا وعديد من دول العالم الثالث، تعرضت النظرية التقليدية في دراسة العلاقات المدنية العسكرية، إلى العديد من الانتقادات، وتعتبر نظرية التوافق ونظرية اقتسام السلطة طرح نظري حديث يتجاوز الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية في دراسة العلاقات المدنية العسكرية، ونظرية التوافق ونظرية اقتسام السلطة هي نظريات حديثة تفادت الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية وهي كالتالي:

ج- النظريات الحديثة في دراسة العلاقات المدنية العسكرية:

نظرية التوافق: و قد طرحت ريبيكاشيف هذه النظرية بهدف التأكيد على الفصل بين المدنيين و العسكريين

و تقدم هذه النظرية عدة افتراضات و هي كالتالي:

التأكيد على أهمية الحوار و اقتسام القيم و الأهداف بين العسكريين و النخب السياسية و المجتمع.

[31] حمادة محمد عطية عبد الرحمن ، المؤسسة العسكرية و فرص التحول الديمقراطي الحالة المصرية ، رسالة ماجستير 2012 قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص 21-22

التأكيد على ان المؤسسات و المتغيرات الثقافية هي التي تمنع او تعظم احتمالات التدخل العسكري كلما زاد التوافق بين العسكريين و النخبة السياسية و المجتمع تراجعت احتمالات التدخل تؤكد هذه النظرية على أهمية التعاون بين العسكريين و المؤسسات السياسية و المجتمع ، كما ترى ان العسكريين و القيادة السياسية و المواطنين هم شركاء

وتعتمد هذه النظرية على ثلاث مستويات رئيسية للتحليل وهم العسكريون، القيادة السياسية، المواطنون.

وقد حددت النظرية عدة معايير كأساس للتوافق بين العسكريين والمدنيين، وتتمثل هذه المعايير في التكوين الاجتماعي للضباط، وعمليو صنع القرارات السياسية، وطرق التجنيد ونمط المؤسسة العسكرية[32]

نظرية اقتسام السلطة:

وقد طرح دوجلاس ل. بلاند هذه النظرية، حيث تقوم على أساس أن العسكريين دورهم في مجالات الدفاع بشكل أساسي إلى جانب دورهم في حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة تقوم نظرية اقتسام السلطة على افتراضين هما

أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام السلطة حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسؤولياته تجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات.

هناك مصدر واحد لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية هنا عملية متغيرة وديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة والقضايا والمسؤوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب ويرى دوجلاس ل بلاند أنه لا يوجد تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية، حيث أن اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين يرجع إلى أنهما يتشاركان في اتخاذ القرارات مثل القضايا الاستراتيجية ،والتي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بآليات الدفاع وقدراتها، القضايا التنظيمية والتي تتعلق بالقوات المسلحة والمجتمع[33]

[32] شادية فتحي إبراهيم، مرجع نفسه ص 15 17
[33] شادية فتحي إبراهيم، مرجع نفسه ص 15 17

المطلب الثاني: عوامل تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بإفريقيا

تنقسم عوامل تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية إلى:

–عوامل سياسية

– عوامل اقتصادية

– عوامل اجتماعية

– عوامل خارجية

- **العوامل السياسية:**

وتنقسم العوامل السياسية إلى:

أ–مشكلة الخلافة السياسية: أي طريقة انتقال السلطة من يد إلى أخرى ،أي تتعلق بطريقة تغيير القيادة السياسية أي هل هناك طريقة تكفل اختيار قائد سياسي جديد أو تنحية قائد معين.

ففي الدول الديمقراطية، يتم ذلك من خلال عملية سياسية حيث تتم من خلال انتخابات دورية تمتلك فيها المواطن حرية الاختيار ،أما في الدول النامية فلا يحدث ذلك ،حيث تكون الطريقة الواحدة لتنحية الحاكم هي تدخل المؤسسة العسكرية[34]

ب– الصراعات والانقسامات السياسية بين أفراد النخب الحاكمة:

ولقد كانت الزعامة الكارزمية تمثل خطوة هامة في عملية بناء الدولة القومية في افريقيا وذلك من خلال جذب الولاء الجماهيري لشخصيته الزعيم القومي ، أي ان أهمية الزعامة القومية في هذا المجال تتمثل في قدرتها على تحقيق الوحدة السياسية و تعبئة الجماهير حول شخصية الزعيم[35]

ج– التحلل التنظيمي لنظام الحزب الواحد:

---

[34] حمدي عبد الرحمان حسين، العسكريون والحكم في افريقيا حالة نيجيريا (1966-1979) رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1985 ص 13

[35] المرجع نفسه ، ص 20-21

تناقص هيبته وعجزه عن تحريك الجماهير وتعبئتها، وحتى المنظمات الجماهرية التابعة له، أو المتحالفة معه، واتجاهه صوب القضاء على المعارضة، ولذلك يشكل التحلل وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن ضعف السلطة يعد دافعا وشجعا للتدخل العسكري.

- **العوامل الاقتصادية:**

-ان الاقتصاد الافريقي هو اقتصاد أولي، يعتمد على صادرات المواد الخام سواء كانت زراعية أو معدنية، وتعتمد الدول الافريقية على التخصص في إنتاج وتصدير محصول واحد، مما يجعلها عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي وتقلبات الأسعار العالمية

تتميز البلدان الافريقية بانتشار حالة الجفاف الشديد ونقص الغذاء وتفشي البطالة.

التبعية الاقتصادية للخارج، أي أن اعتماد الدول الافريقية على الخارج في الحصول على السلع الإنتاجية لتنفيذ خطط وبرامج التنمية، ومن ثم تستطيع الدول المتقدمة التحكم في اقتصاديات هذه الدول.[36]

- **العوامل الاجتماعية:**

تعاني القارة الافريقية من تناقضات وتعقيدات اجتماعية حادة تركت آثارها على الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتلعب العوامل العرقية أو القبلية دورا هاما في كثير من الانقلابات العسكرية وكذلك في الانقلابات المضادة

ومن بين هذه العوامل التي أسهمت في وجود تلك التناقضات:

-المسؤولية الاستعمارية المباشرة:

حيث ان الساسة في إفريقيا تمثل تقسيمات صناعية فالحدود السياسية في إفريقيا رسمت خارج إفريقيا في مؤتمرات أوروبا وروعي في التقسيمات المآرب والأهداف الاستعمارية، وترتب على ذلك تقسيم القبائل الواحدة والشعوب.

[36] عبد الرحمان حسن، المرجع نفسه، ص 22،23،24،25،26

وعلى هذا أسهم المستعمر الأوروبي في خلق عدم الولاء القومي بين هذه القبائل وتغلب الإنجازات والولاءات الأولية.

–تسييس الانقسامات الأثنية والعرقية في إفريقيا:

تشهد عامة المجتمعات العديد من الانقسامات والتشققات واختلاف في الثقافات، لخدمة الأهداف والمصالح.

- **العوامل الخارجية:**

نظيرة التآمر:

وهي تقوم على مقولة أساسية وهي أن الدوافع الإمبريالية هي التي تقف وراء الإطاحة بالحكومات المدنية، حيث أن هناك اعتقاد بأن عملاء من الخارج يسعون الإطاحة بالحكومات الراديكالة التقدمية في إفريقيا، وقد أكد ذلك تصريحات وسلوك الحكام العسكريين، ولكن هذه النظرية تغفل العوامل الداخلية.

–التدخل الخارجي:

يجب أن يضع مخططو الانقلاب في اعتبارهم احتمالات رد الفعل الناتج عن استيلائهم على السلطة عنوة، فقد تدخلت بريطانيا لقمع التمرد في كينيا حينما كانت مستعمرة تابعة لبريطانيا، ولكن الآن حصلت دول إفريقيا على استقلالها ولكن قد تدخل الدول أو المنظمات الدولية كالأمم المتحدة أو منظمات حقوق الإنسان أو المنظمات الإقليمية للتصدي للانقلاب[37]

العوامل المساعدة:

يوجد عدة عوامل تساعد على نجاح تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وهي:

–المؤسسة العسكرية ذات تنظيم دقيق.

– المؤسسة العسكرية تحتكر القوة المادية ووسائل استخدامها في المجتمع.

– تمتعها بالنصيب الأكبر في الميزانية القومية.

[37] المرجع نفسه ص 26 27

- تمتلك وسائل خاصة للاتصال وجهاز المواصلات.

- تصور الأفراد العسكريين لدور القوات المسلحة باعتبارها حارس الأمة.

المطلب الثالث: مصالح تدخل المؤسسة العسكرية من التدخل في الحكم في افريقيا

مصالح المؤسسة العسكرية من التدخل في الحكم في افريقيا

-خفض الانفاق وتقليل المرتبات:

قد يدفع تقليل المرتبات إلى حدوث انقلاب على النظام القائم، ولذلك فإن الكثير من الدول التي يحدث فيها انقلابات يقوم الحاكم بعدم الاقتراب من رواتب العسكريين أو زيادة مرتبات العسكريين كإجراء وقائي لضمان عدم قيام العسكريين بعمل انقلاب عسكري على السلطة القائمة، ولذا قامت بعض النظام العسكرية بزيادة الانفاق العام على الجيش سواء كانت المرتبات أو المعدات أو الخدمات لمعالجة أسباب الانقلاب ومنع الانقلابات المضادة أو لإثراء ضباط الجيش، مثل ما حدث بعد انقلاب 1966 في غانا، حيث ازداد الانفاق العسكري بنسبة 22% ، بينما تم تخفيض الانفاق على الخدمات الاجتماعية في الريف ب 28.[38]

-الترقيات:

إن الترقيات تعد دافع لحدوث انقلاب أو منع حدوثه، وإن كانت دافع غير قوي، إلى أنه ينظر لها على أنها محفز لحدوث الانقلاب أو لا، وقد لجأ بعض الحكام إلى الترقية بغرض الحصول على رضا المؤسسة العسكرية، وضمان عدم حدوث انقلاب ،حيث يتم ترقية قادة الجيش خوفا من الانقلاب العسكري، وقد حدث هذا في مصر، حيث قام الرئيس الأسبق محمد مرسي بترقية ثلاثة من قادة الأفرع إلى رتبة فريق وذلك لإرضاء قيادات الجيش حتى يضمن عدم خروجهم عليه ومساندته.[39]

---

[38] رواية توفيق، العسكريون والسياسة في افريقيا محاضرة 8 السياسة في افريقيا كلية الاقتصاد وعلوم سياسية القاهرة، 2014، ص11 13

[39] جمال زهران، ترقية قادة الجيش تؤكد خوف مرسي من انقلاب عسكري وطريقة إدارة البلاد الفاشلة2018/03/23 http//halbedaiah.com

-التعين والعزل:

ان التعيين قيادات جديدة موالية للنظام الحاكم وعزل القيادات القديمة المعارضة أو الغير موالية، يؤدي إلى استياء القيادات التي تم عزلها، ويؤدي إلى وجود حالة من عدم الاستقرار وقد تتفاقم إلى حدوث انقلاب على السلطة الحاكمة، مثل ما حدث في الأرجنتين، حيث تم إقالة من 70 جنرالا مؤيدا للحكم السابق أثناء حكم الفرنسيين مما أدى إلى حدوث توترات بين العسكريين والسلطة المدنية ولم تنقطع تلك التوترات حتى بعد انتهاء فترة حكم الفرنسيين في عام 1989.[40]

الرغبة في تغيير قيادة سياسية:

قد يحدث الانقلاب نتيجة لرغبة المؤسسة العسكرية في تغيير القيادة السياسية كالرغبة في تغير الحاكم، وتنبع الرغبة في تغيير الحاكم بسبب رفض المؤسسة العسكرية للسياسات التي يتبعها الحاكم ،وقد حدث هذا في غانا عام 1966، ضد الرئيس نكروما نتيجة لانتهاجه عدد من السياسات، حيث قام بتأسيس مجموعة حرس الرئيس الخاصة والتي هددت المصالح المؤسسية للجيش، وتغيير السياسات الاقتصادية من خلال تشجيع النشاط الخاص مما هدد المصالح المؤسسية للجيش، وتغيير السياسات الاقتصادية من خلال تشجيع النشاط الخاص مما هدد المصالح الاقتصادية للمؤسسة العسكرية[41]

وضع ميزانية المؤسسة العسكرية والأنشطة الاقتصادية العسكرية تحت رقابة السلطة المدنية:

أن من ضمن الأسباب التي تدفع إلى قيام العسكريين بانقلاب وتعد أحد الدوافع القوية وأحد المسببات الهامة في حدوث انقلاب، ويعد عدم ادماج ميزانية المؤسسة العسكرية في ميزانية الدولة ووضع الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة العسكرية تحت الرقابة المدنية [42]أحد أهم الأساسيات التي تضمن عدم قيام المؤسسة العسكرية بانقلاب على السلطة الحاكمة، فهذا الأمر يعد كالمحرمات في دول العالم الثالث وخاصة الدول التي تحتمل حدوث انقلابات بها، فحتى في الدول التي يكون حاكمها مدني لا يمس ميزانية الجيش، وقد حدث هذا في نيجيريا في ظل حكم أوباسانجو عام 2003، فبالرغم من أن الجيش النيجيري لا يملك سوى القليل من المؤسسات الاقتصادية، إلا أن المؤسسات الاقتصادية التي يديرها

[40] أحمد الخطيب، كيف أبعدوا الجيش عن السياسة؟ 2018/04/23 http//sasapost.com
[41] راوية توفيق، العسكريون والسياسة في افريقيا، مرجع سابق ص 10
[42] محمد عطية، العلاقات المدنية العسكرية في مصر 1981، 2010، ص 37.39

الضباط المتقاعدين لا تخضع للمسائلة، وأن التعاقدات وصفقات الأسلحة لا تخضع لرقابة حقيقية من المؤسسات المدنية.

-وفي مصر، لاتزال المؤسسة العسكرية تتمتع بميزانية مستقلة وسرية رغم ما يتم الإشارة إليه انخفاض الميزانية العسكرية بالنظر إلى حالة السلام مع إسرائيل وظروف أزمة الديون الخارجية لمصر والتي فرضت تقليص ميزانية المخصصات الدفاعية، ورغم انخفاض النفقات الدفاعية عن الأوقات السابقة إلا أنها ما تزال تمثل نسبة عالية من إجمالي النفقات الخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن ثمة مصروفات سرية لا يمكن ادراجها في جداول إحصائية لصعوبة تحديدها أو اعتبارات الأمن القومي.

الرغبة في عدم وصول المعارضة إلى الحكم:

فعندما تكون سياسات الحاكم متوافقة مع توجهات المؤسسة العسكرية، وتقوم المعارضة بعزل هذا الرئيس نتيجة لفساده أو تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتسعى المعارضة للوصول إلى الحكن حينها تحاول المؤسسة العسكرية ضمان وصول أحد الموالين لها، والسعي لمنع المعارضة من الوصول إلى الحكم[43] وقد حدث هذا في دولة بوركينا فاسو عام 2014، وهذا ما سيتم توضيحه في نقاط لاحقة.

المؤسسة العسكرية كقناة لتولي المناصب الهامة:

فعندما يحدث الانقلاب ويتولى أحد القيادات العسكريين الحكم، تكون المؤسسة العسكرية قناة لتولي المناصب الهامة تعد دافع قوي لحدوث انقلاب عسكري، فلو تتبعنا التطورات والمراحل في النظام السياسي المصري يوضح أن كافة الرؤساء حتى الآن خرجوا من الجيش ،كذلك فان عدد كبير من المحافظين والوزراء كانوا من الضباط العاملين في الجيش ويتم الاعتماد عليهم للسيطرة على أنحاء البلاد حيث لا يزال عدد كبير جدا من المحافظين من المؤسسة العسكرية، وهو ما يمكن أن يكون بمثابة مؤشر على تراجع السيطرة المدنية على الجيوش بوصف أن قمة السلطة تصبح لضباط وإن كانوا سابقين وهذا قد يفوض شرعية النظام على أساس أن المؤسسة العسكرية تصبح هي أهم قنوات تولي المناصب[44]

[43] بوركينا فاسو، المعارضة ترفض تولي الجيش السلطة وتدعو إلى التظاهر http//annakous.net 23/04/2018
[44] محمد عطية، العلاقات المدنية العسكرية، مرجع سابق، ص 37-38

خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق أن عملية صنع القرار السياسي ليست بي الشيء الهين وإنما تحكمها عدة ضوابط ومؤثرات، حيث تمر بمجموعة مراحل تؤثر في عدة جوانب تخص صانع القرار في حد ذاته وكذا البيئة المحيطة بالعملية نفسها ...

كما أن دور الجيش في عملية صنع القرار في العالم الثالث يختلف من دولة إلى أخرى تحكمه طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، ولا يمكن غض النظر عن مكانة الجيش الهامة في النظام السياسي داخل العالم الثالث والتي اكتسبها بفضل أحداث تاريخية سمحة له بالتأثير بشكل كبير في صنع القرارات السياسية وتوجيهها.

الفصل الثاني: المؤسسة العسكرية ودورها في عملية صنع القرار السياسي في ال جزائر0

المبحث الاول: المؤسسة العسكرية ومكانتها في صنع القرارات السياسية

المطلب الأول: الأصول التاريخية للجيش الوطني الشعبي

لقد عرفت الجزائر مظاهر عديدة للتنظيم العسكري فرضت وجودها جملة من الظروف والأسباب أملتها طبيعة الموقع الجغرافي وما رافقه من ضرورة التحدي للغزاة والمحتلين وقد زاد الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962)من تقوية عيمة الجزائريين في رد المستعمرين والدفاع عن أرضهم والسعي لاسترجاع سيدتهم، وهو ما استلزم ظهور أشكال وأساليب من المقاومة اعتمدت التنظيم العسكري، اختلفت في أشكالها وتباينت في أساليبها وتوحدت في أهدافها.

أ- نشأة جيش التحرير الوطني: أن تاريخ نشأة الجيش الوطني الشعبي يمكن أن يبدأ من صدور نداء الفاتح من نوفمبر 1954 الذي كان بداية للعمل المسلح من أجل استرداد السيادة الوطنية حيث أن الجيش الوطني الشعبي كما أصبح يسعى منذ 1962 هو سليل جيش التحرير الوطني هذا الأخير لم يكن أبدا في بدايته جيش محترف بل كان عبارة عن مجموعة من المناضلين استجابوا لدعوة الكفاح المسلح[45] حيث أن نشأة جيش التحرير الوطني ترتبط أساسا بتلك القناعة التي تكونت لدى قطاع عام من مناضلي الحركة الوطنية بعدم جدوى العمل السياسي والنضال من أجل الاستقلال خاصة بعد المجازر الهمجية **08 ماي 1945** هذه القناعة تجسدت في تأسيس المنظمة الخاصة (los) لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (**حزب الشعب سابقا**) التي تعتبر النواة الأولى لجيش التحرير الوطني

المنظمة الخاصة: قد تم تكوين المنظمة الخاصة بقرار من اللجنة المركزية للحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة **1947** في دورة تاريخية عقدت في **1947/02/15** كانت هذه المنظمة بمثابة الجناح العسكري للحزب تحت قيادة **محمد بلوزداد** ثم **حسين آيت احمد وأحمد بن بلة**، غير أن هذا التنظيم لم يكتب له النجاح حيث اكتشفت السلطات الاستعمارية أمره واعتقلت العديد من قادته في **18 مارس 1950** [46]

---

[45] محمد الميلي الجزائر إلى أين؟ المستقبل العربي، عدد 271، سبتمبر 2003 ص 13

[46] عبد الحميد مهري، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي تجربة الجزائر في الجيش والسلطة في الوطن العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2002 ص 74

إن قدماء المنظمة الخاصة لم يتوقفوا منذ اعتقال قيادات هذه الأخيرة عن المطالبة داخل الحزب بإعادة بعث هذا التنظيم وتفعيل العمل المسلح باعتباره الحل الوحيد لتحرير البلاد من خلال تشكيلهم اللجنة السرية المصغرة سنة **1952** وكان هدفها توحيد الحزب والشروع في العمل المسلح، لكن سنة **1953** شهدت تصاعد حدة الأزمة السياسية داخل الحزب أدت هذه الأزمة إلى بروز اللجنة الثورية للوحدة والعمل (**cru**) في **23 مارس 1954** بقيادة محمد بوضياف، وضمن عضوية بعض إطارات الحزب من الطرفين المتنازعين وقدماء المنظمة الخاصة[47] غير أن التعنت الذي تمسك به السياسيون دفع بالحياديين إلى حلها والدعوة إلى عقد اجتماع يحضره المؤمنون والمؤيدون للعمل المسلح وهو الاجتماع الذي عرف فيما بعد باجتماع (**مجموعة 22**) والتي اجتمعت بتاريخ **25 جوان 1954** تحت رئاسة مصطفى بن بولعيد وبمساعدة محمد بوضياف، محمد العربي بن مهيدي وديدوش مراد، وبعد أخذ ورد بين المؤيدين لبداية العمل المسلح والداعون إلى التريث انتهى الاجتماع إلى المصادقة على:

1-إدانة الانقسام داخل الحزب.

2-الإعلان عن عزيمة مجموعة من الإطارات على محو آثار الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية بالجزائر من الانهيار.

3-ضرورة القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية[48]

وهذا القرار تجسد من خلال تنصيب لجنة من خمسة أعضاء وهم محمد بوضياف، بن بولعيد، بن مهيدي، ديدوش مراد، ورابح بطاط مهمتها تحضير انطلاق الثورة المسلحة وضمان الدعم المادي والسياسي لها، ثم التحق بالمجموعة كريم بلقاسم لتصبح مجموعة الستة لتصبح مجموعة التسعة بعدما التحق بهم أعضاء الوفد الخارجي المشكلون من أحمد بن بلة حسين آيت أحمد ومحمد خيضر، وعقدت مجموعة الستة عدة اجتماعات ابتداء من **سبتمبر 1954** ونتج عن هذه الاجتماعات ميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني وجاء الإعلان في بيانين متكاملين الأول باسم جبهة التحرير

---

[47] عبد الحميد مهري، المرجع نفسه، ص 64

[48] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق

الوطني FLN والثاني باسم جيش التحرير ALN الوطني وإن كان الأول هو الصيت والمعروف ببيان أول نوفمبر[49]

-إن اعلان قيام الثورة من طرف مجموعة الستة بهذا الشكل يؤكد على أن

1-إعلان الثورة من طرف قدماء المنظمة الخاصة "الستة" قد حسم الصراع السياسي العقيم وأكد قدرة العسكريين على الحسم وتحمل المسؤولية في اتخاذ القرار، بخلاف السياسيين.

2-إن الصيغة التي اعتمدت من خلال اصدار بيانين الأول باسم جبهة التحرير والثاني باسم جيش التحرير، كشف عن ازدواجية المسعى، الذي يشير على أن الثورة تشمل الميدانين السياسي والعسكري معا.[50]

ب-الشكل التنظيمي والهيكلي لجيش التحرير الوطني:

اشترطت قيادة الجبهة على الراغبين في الالتحاق بصفوف الجيش، الاقناع بالكفاح المسلح كوسيلة لاسترجاع السيادة والتصميم على القيام بأي عمل يكلف به من طرف الجبهة أن يكون متمردا على السلطات الاستعمارية من خلال رفض الخدمة العسكرية، ثم يتوفر على سلاح، وعلى هذا الأساس كانت تركيبة جيش التحرير في البداية مكونة من النخبة الأولى الذين أشعلوا شرارة الثورة وشاركوا في هجمات **1954/10/01** بالإضافة إلى المتعاونين من المدنيين وتنظيم الجيش في البداية لم يكون على درجة عالية من التعقيد حيث قسم التراب الوطني إلى ستة مناطق أوكلت مهمة قيادة كل منطقة كل منطقة إلى أحد الزعماء الستة إلا (منطقة الصحراء التي أجل أمر تحديدها وتنظيمها) فكان تقسيم المناطق وتوزيع المسؤوليات بين قادتها على النحو التالي:

المنطقة الأولى: الأوراس، عين على رأسها مصطفى بن بولعيد ونوابه شيحاني بشير، طاهر نويتي ولغرور عباس.

المنطقة الثانية: شمال قسنطينة بقيادة ديدوش مراد ونوابه، زيغود يوسف ولخضر بن طوبال.

المنطقة الثالثة: القبائل بقيادة كريم بلقاسم نوابه: عمر أو عمران زعموهم، محمد سعيد.

---

[49] عمار بوحوش، المرجعنفسه

[50] عبد الحميد مهري، المرجع السابق ص 65

المنطقة الرابعة: الجزائر العاصمة على رأسها رابح بطاط ونوابه سويداني بوجمعة، بوعجاج وبوشعيب.

المنطقة الخامسة: وهران تحت قيادة العربي بن مهيدي ونوابه عبد الحفيظ بوصوف وقرطاس[51]

بعد النجاح الذي حققته جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في بداية الثورة سعت فرنسا جاهدة إلى تضييق الخناق على الثورة، الأمر الذي أدى إلى استشهاد العديد من القادة في ساحة الشرق أو وقوعهم في الأسر مما أدى إلى صعوبة التنسيق والتواصل بين قادة الولايات التاريخية وتعدد مراكز القرار ما حتم ضرورة عقد مؤتمر أ مؤتمر الصومام المنعقد بين **20 أوت و04 سبتمبر 1956** بوادي الصومام في المنطقة الثالثة والذي ضم معظم القادة ما عدا "المنطقة الأولى" وغاب عنه الوفد الخارجي

حاول مؤتمر الصومام من خلال قراراته إنهاء الصراع وتنظيم أمور القيادة وتوضيح حدود الجيش، وذلك من خلال الفصل بين العمل السياسي والعسكري وتقرير أولوية السياسي على العسكري، والذي يعني تبعية النشاط العسكري للأهداف السياسي وليست تبعية العسكريين للسياسيين، لكن القراءة بالفهم السلبي للقادة العسكريين أدت بهم إلى رفض مقرارات المؤتمر، وفجرت أزمة حادة بينهم وبين القادة الموجودين بالخارج والمتواجدين بالداخل، ومنذ ذلك الحين توالت الصراعات في اجتماع **مجلس الثورة في 23 أوت 1957** لينقلب على نتائج مؤتمر الصومام وبصفة خاصة أولوية السياسي على العسكري ، حيث تم توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ لتضم تسعة أعضاء بدل الخمسة التي أقرها مؤتمر الصومام ومن بين التسعة أصبح هناك 5 عسكريين مقابل 4 سياسيين وتميل الكفة للعسكريين بذلك الذين أنهوا طموحات عبان رمضان في تزعم الثورة بتصفيته جسديا في 1957/10[52]

ومنذ ذلك الحين أخذت القيادة العسكرية تتقوى شيئا فشيئا على حساب القادة السياسيين خاصة بعد نجاحها واثبات نجاعتها وفاعليتها في حل العديد من الأزمات اتضح ذلك من خلال التغيير في تركيبة المجلس الوطني للثورة الجزائرية زاد من السيطرة بل وهيمنة العناصر العسكرية على مسار الثورة، حيث أن أغلبية داخل هذا المجلس يكون للعسكر الكلمة الأخيرة[53] وفي جافني 1960 تقرر إنشاء هيئة الأركان وهذا القرار لم يكن إلا فصلا جديدا من فصول الصراع داخل الثورة حول الاستئثار بمراكز صنع

[51] محمد لحسن أزغندي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1962/1956 الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1989 ص 61

[52] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، العاصمة ص 19

[53] عمار بوحوش، مرجع سابق ص 493

القرار، وبتعيين عواري بومدين أحد أبرز قادة جيش الحدود على رأس قيادة الأركان أصبحت هذه الأخيرة القطب الجديد للسلطة في الثورة.

لكن ما لا يمكن ملاحظته من خلال بداية انتقال سلطة القرار في الثورة من القادة العسكريين في الحكومة إلى قيادة الأركان ،هو أن الطرفين يشكلان وجهان لعملة واحدة هي العسكر، وفي ظل كل هذا الصراع والعداء المتبادل بين الحكومة المؤقتة وهيئة أركان الجيش لم يتوانى هواري بومدين ومن معه في سعيهم لبناء جيش وطني موحد خاصة بعد وقف اطلاق النار في **19 مارس 1962** وحق تقرير المصير في **03 جولية 1962** وإعلان الاستقلال **1962/07/05** يمكن القول أن قوة الجيش الوطني الشعبي مستمدة من قوة جيش التحرير الوطني الذي رغم كل العقبات وقوة العدو لم يضعف ولم يفكك بل زاد صلابة في سبيل تحقيق الهدف المنشود ألا وهو الاستقلال.

المطلب الثاني: الجيش ودوره في إرساء اللبنات الأولى للدولة الجزائرية

لقد ربطت الجمهورية ووثائقها بين الجيش الجزائري وجيش التحرير الوطني وفق اعتبارات عدة بما تحمله من أصول فكرية وفلسفية وحتى بشرية وهذا ما أكده شعار "الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني" حيث تحمل هذه الجملة على معاني عدة ترمز إلى الوفاء للثورة ولجذورها الشعبية.

أ–الجيش وبناء الدولة:

بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر خلف أوضاع اجتماعية واقتصادية مزرية كما أن سنوات الحرب التحريرية السبع أدت إلى تدمير بنى وهياكل قاعدية وخراب في مختلف المجالات وعلى غرار هذا الحرب الوحشية التي خلفت قتلى وجرحى ولاجئين وبطالين ومقابلها كانت هجرة الإطارات والكوادر الفرنسية بمثابة شلل أصاب الاقتصاد الوطني مما وضع حكومة بن بلة أمام عقبات وتحديات كبرى من شأنها النهوض بالدولة الجزائرية، حيث كان المطلوب من الهيئة التنفيذية التي انتخبها المجلس الشعبي المباشرة في إنجازات وأعمال جبارة على مختلف الأصعدة وذلك من أجل اصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومواجهة مخلفات الاستعمار وتوفير كل من الاستقرار العام وإعادة تشييد الدولة في مختلف الجوانب الاقتصادية والإدارية والاجتماعية المحلية منها والمركزية[54]

[54] عبد الحميد مهري، مرجع سابق ص 68

هكذا فان التوحيد بين جيش التحرير الوطني والجيش الجزائري كان الدافع الأساسي في عملية بناء الدولة بحيث مثل القوة الموحدة والمتجانسة والمنظمة والقادرة على العمل في ظل كل الظروف وهنا يكمن الدور المهم والفعال لهذه القوة الموحدة في الكشف عن الكثير من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهذا ما جعل الهواري بومدين ووزير الدفاع في الحكومة بعد الاستقلال يقومون بصدد كل محاولة المساس بانسجام هذه المؤسسة التي لم تتوقف على الانسجام والتنظيم بل حتى حسم الصراع الموجود داخل الطبقات السياسية وهذا ما أهلها لتحتل مكانة أساسية في صنع القرار[55]

ومنذ البداية كانت حكومة بن بلة محطة معارضة حيث برزت طائفة كبيرة على رأسهم الأعضاء الفاعلون في الحكومة المؤقتة وأغلبهم كانوا من قائمة المقصيين حيث شكلوا قوة معارضة له أمثال: بن خدة وبن طوبال ورضا ملك وغيرهم

حيث يعتبر محمد بوضياف أحد التارخيين من أوائل المعارضين لحكم بن بلة حيث انسحب من المكتب السياسي فور إعلان قائمة المترشحين للمجلس التأسيسي وفي **20 سبتمبر 1962** أسس حزب الثورة الاشتراكية المعارضة، أما آيت احمد حاول تنظيم هذه المعارضة داخل هذا المجلس التأسيسي فأسس هو كذلك في **28 سبتمبر 1963** داعيا إلى التوجه إلى الحزب الواحد وبعد منعه توجه إلى المواجهة المسلحة ضد نظام بن بلة مسانداً مع محمد او لحاج وكريم بلقاسم الذي أسس للاتحاد الديمقراطي للثورة الاشتراكية في **جويلية 1963**[56]

وكانت أخطر مواجهة حضر لها على يد العقيد شعباني صيف 1997 ضد نظام بن بلة حركة متمردة نظرا لما يتمتع به القائد شعباني من مصداقية في الناحية العسكرية الرابعة بالإضافة إلى ما تتمتع به هذه المنطقة من ثروات.

ومن أجل كل هذه المعارضة والمحاولات الانقلابية استخدام بن بلة العنف لقمع كل هذه المحاولات مستعينا في ذلك بمؤسسة الجيش الموحدة تحت قيادة وزير الدفاع هواري بومدين[57]

---

[55] نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي سنة 2002 ص 87
[56] رابح لونيسي، مرجع سابق ص 70
[57] رابح لونيسي، المرجع نفسه ص 89

تم تأسيس أول دستور جزائري في **10 سبتمبر 1963** بتفويض من بن بلة مع مجموعة من الشخصيات المقربة منه ينص على النهج الاشتراكي للدولة وخيار الحزب الواحد وبما أن الجيش الوطني الشعبي الذي يبقى وفيا لتقاليد الثورة التحريرية فإن له مهمة الدفاع عن إقليم الجمهورية والمساهمة في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما رئيس الجمهورية فقد منحه الدستور صلاحية القيادة العليا للقوات المسلحة ورئاسة المجلس الأعلى للأمن وتعيين الوظائف العسكرية وعلى الرغم من كل هذا لم يحد من المعارضة الامر الذي جعل العمل بالدستور لا يتجاوز مدة **30 يوما** حيث اضطر الرئيس بتوقيف العمل الدستوري والاعتماد على عمل الجيش وسلطته في مواجهة المعارضة كقوة ضاربة وخاضعة للقيادة المركزية تقوم على ضرورة العمل والتحرك بسرعة[58]

ومن جهة أخرى ادى النزاع الحاصل مع المغرب على الحدود بما يعرف " حرب الرمال " الى الإسراع ببناء وتشييد الجيش الوطني الشعبي وإعادة هيكلته وفي هذا الصدد يشهد الجيش سنتي 1962-1963 تدعيم هياكله من خلال تأسيس مدارس تكوينية مثل مدرسة اشبال الثورة ومدرسة مختلف الأسلحة بشرشال إضافة الى تطوير العتاد والأسلحة المختلفة وانشاء قطاعات بحرية، برية، جوية[59]

ب-احداث 19 جوان 1965 واستلاء الجيش على السلطة:

لقد أدى الحل الظرفي القائم بين القيادة الأركان و بين بن بلة الى بروز قوتان اساسيتان في الساحة الجزائرية الى ان هذا الحل الظرفي او هاته القوتان اللتان قد تبدو في ظاهرها متحالفتان الا انهما في صراع داخلي ، حيث ازدادت قوة و سلطة المؤسسة العسكرية و هذا ما دفع ب بن بلة الى التخفيف من هذه القوة التي أصبحت مسيطرة على جهاز الحزب الذي اصبح شيئا فشيئا في يد الجيش الذي كان يعترف في بدء الامر بوجود حليف له في الحكم مع بداية تزايد دوره في السلطة و بناء الدولة و تحمله لمسؤوليات كبرى في إحلال النظام و الامن و استقرار امتد طموحه الى الانفراد بالسلطة و ممارستها

[58] دستور 1963، المواد 08، 23، 26، ج ر رقم 64
[59] بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمة صباح محمود كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2012، ص 28-29

بصفة مباشرة ، و في المقابل كانت مؤسسة الرئاسة تسعى جاهدة الى ابعاده عن الحكم و التخلص من ضغوطه و طموحاته السلطوية[60]

في ظل هذا الصراع الذي كانت بدايته منذ الاستقلال ركز بومدين على وحدة الجيش مستغلا هذا التمرد المسلح لصالحه ما بين **1963–1964** لأنه كان يدرك قوته القادرة على إدارة و تسيير شؤون الدولة و ضمان السلطة و في الاتجاه المعاكس كان بن بلة يسعى الى التخلص من الجيش وفق اضعافه و البحث عن قوى موازية له ، مما دفع بهواري بومدين الى الحد من سلطة بن بلة الانفرادية و محاولة عزله و تصحيح اخطائه التي ارتكبها في التعديلات الحكومية التي اثبتت صحة نواياه تجاه السلطة ، حيث قام بتهميش جماعة بومدين و استبعاد احمد مدري في **جويلية 1964** و غيره مما دفع برؤساء الحكومات العرب الى الاعداد لترتيبات للإطاحة به.

فحاول بن بلة في مؤتمر **1964** هيكلة الحزب و حل إشكالية العلاقات بين الحكومة و الجيش و الحزب من خلال تأكيد على تبعية الجيش للحزب ، الامر الذي دفع الى القوات العسكرية في **12 جوان 1965** القيام بعملية انقلابية ضد الرئيس بهدف ابعاده عن الحكم فتحركت الجيوش لتحتل العاصمة صبيحة **19 جوان 1965** و تم اعتقاله ليلا ثم اصدر **مجلس الثورة** برئاسة العقيد هواري بومدين بيان يفسر أسباب هذا **التصحيح الثوري** الذي جاء منقذا لمصير البلاد من انحرافات القيادة و محاولة الاستبداد بالحكم و ان الجيش هو محور الشعب من هذا النظام الفاسد.[61]

ومرة أخرى اثبت الجيش وفاته للشعب والثورة، حيث نص مجلس للحكم بمجلس الثورة ضم **26** عضو من بينهم **24 عسكريا** وهذا الحدث سجل دخول العسكر في الحياة السياسية، وفي 10 **جويلية 1965** تأسس ما يعرف ب " الدستور الصغير " الذي جاء لضمان سير شؤون الدولة وتنظيم عملها الى غاية إقرار دستور جديد وكانت مهمة اللجنة التنفيذية للحزب تصفية الحزب من القيادات الموالية للرئيس المطاح به.

---

[60] المرجع نفسه، ص 46
[61] المرجع نفسه، ص 47

وهذا كان بشرى لمشروع تنموي هادف الى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، حيث بدأت منذ نهاية الستينات محاولة بناء المؤسسات القاعدية للحكم في إطار استراتيجية بناء الدولة من القاعدة الى القمة.[62]

[62] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 108

المبحث الثاني: علاقة السياسي بالعسكري من خلال الدساتير

المطلب الأول: علاقة السياسي على ضوء دستور 1989

يؤكد دستور **1989** في تمهيده على أن الدولة الجزائرية في خدمة الشعب وحده وفي ذات السياق تنص المادة **06** من هذا الدستور على أن الشعب مصدر كل السلطة والسيادة الوطنية ملك للشعب.

أما المادة **14** من هذا الدستور تنص على أن الدولة تقوم على مبدأ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية.

من جهة أخرى وانسجاما مع هذا التوجه الديمقراطي فإن دستور **1989** ولأول مرة يفتح المجال لتشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي والنقابي مما أرخ لعهد التعددية الحزبية والسياسية في الجزائر لأول مرة إذ تشير المادة **35** من هذا الدستور أي " حريات تغيير، إنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونه للمواطن" بينما نصت المادة **40** على" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لحزب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"[63]

وكترجمة لهذا التوجه فقد شهدت الفترة التي تلت الاستفتاء على الدستور تأسيس عشرات الأحزاب والنقابات والمنظمات في الجزائر وعرف المجال السياسي تمددا وتنوعا لم يكن متوفرا في عهد الأحادية الحزبية، لكن رغم ذلك فإن هذا الدستور فقد حافظ على النظام الرئاسي حيث تركزت أهم السلطات بيد رئيس الجمهورية فهو القائد الأعلى لجميع القوات المسلحة للجمهورية وهو من يتولى الدفاع الوطني ويقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها يرأس مجلس الوزراء ،يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه ويوقع المراسيم الرئاسية وتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة ويعين السفراء ويبرم المعاهدات ويصادق عليها ،كما أن رئيس الجمهورية هو من يرأس المجلس الأعلى للقضاء حسب المادة **145** من ذات الدستور، كما أن رئيس الجمهورية وبناء على ما جاء في المادة **162** فهو الذي يرأس المجلس الأعلى للأمن "مهمته تقديم الآراء إلى رئيس الجمهورية في كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني ،يحدد رئيس الجمهورية كيفيات تنظيم المجلس الأعلى للأمن وعمله" كما يحدد رئيس الجمهورية حالتي الطوارئ الاستثناء، ويعلن الحرب ويوقع اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلام، كما أن دستور **1989** ولأول مرة في

[63] ناصر لباد، دساتير الجزائر، دار المجد للنشر والتوزيع ط2، 2010

تاريخ الجزائر مكن من سحب الجيش من الحياة السياسية والفصل (نظريا) بين ما هو عسكري وسياسي وحصر مهام الجيش في نطاق تخصصه التقني الأكاديمي، إذ تشير المادة **24** من هذا الدستور "تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها ،الجيش الوطني الشعبي تتمثل مهمته في الحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية كما يتطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري"[64]

حسب نص هذا الدستور فقد انسحب الجيش لأول مرة من الحياة السياسية ولم يعد ممثلا في أجهزة الحزب مثلما كان في السابق ليكلف بمهام الدفاع عن الوطن والحفاظ على السيادة الوطنية وصيانة التراب الوطني للجزائر في مسعى يهدف لبناء جيش قوي احترافي يضطلع بمهام الدفاع عازف عن الخوض في المجال السياسي، هذا المجال الذي شهد عقب المصادقة على هذا الدستور المذكور انفجارا كبير نجم عنه تشكيل العديد من الأحزاب والمنظمات والنقابات كما أسلفنا وأدى إلى ما تشبه الفوضى طالما أنه سُمح لبعض الفئات من تشكيل أحزاب على أساس ديني وعرقي، كما أن الإجراءات المبسطة لتشكيل الأحزاب أدت إلى تكاثر هذه الأحزاب، مما أدى ببعض الأحزاب إلى استقطاب فئات كبيرة من المجتمع خاصة مع الحاجة الملحة للمجتمع فيما يتعلق بالسكن والعمل والخدمات الصحية والحاجات الأساسية للمواطن التي عجزت الدولة والحزب الواحد عن تلبيتها مما أدى فيما بعد المواجهة بين بعض الأحزاب والجيش ويؤكد ذلك على أن آلية صنع القرار وتسيير دواليب الدولة لم تخرج من أيدي الجيش[65]

المطلب الثاني: على ضوء دستور 1996

جاء ضمن ديباجة دستور نوفمبر **1996** أن الدستور فوق الجميع وهو القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي الشرعية على ممارسة السلطات ويكفل الحماية القانونية ،ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية ويتحقق فيه تفتح الانسان بكل أبعاده وتنص المادة **06** من هذا الدستور على "أن الشعب مصدر كل سلطة" والسيادة الوطنية ملك للشعب وحده، أما المادة **10** من نفس الدستور فتشير ان "الشعب حر في

---

[64] نفس المرجع
[65] ناصر لباد، مرجع سابق

اختيار ممثليه لتمثيل الشعب إلا ما نص عليه الدستور وقانون الانتخابات" أما المادة **11** من ذات الدستور فتنص على "تستمد الدولة مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب، شعارها "بالشعب وللشعب" وهي في خدمته وحده"

أما في جانب صلاحيات رئيس الجمهورية وعلاقة السياسي بالعسكري فإن المادة **70** من هذا الدستور تنص على أن يجسد رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، وحدة الأمة، وهو حامي الدستور، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها وأن يخاطب الأمة مباشرة وحسب المادة **77** تنص على مهام رئيس الجمهورية والتي لا تختلف عما جاء في دستور **1989** إذا أنه هو:

-القائد الأعلى للقوات المسلحة.

- يتولى مسؤولية الدفاع الوطني.

- يرأس مجلس الوزراء.

- يعين الوزير الأول(رئيس الحكومة قبل تعديل 2008)وينهي مهامه.

أما المادة **78** فتشير "تعيين رئيس الجمهورية في الوظائف والمهام الآتية:

الوظائف المدنية والعسكرية في الدولة، التعيينات في مجلس الوزراء، رئيس مجلس الدولة، الأمين العام للحكومة، محافظ بنك الجزائر، القضاة، مسؤول أجهزة الأمن، الولاة، كما يعين رئيس الجمهورية سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج.

وإن كان بعد تعديل **2008** منحت صلاحيات أوسع للوزير الأول أهمها توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية، ترأس مجلس الحكومة، توضيح المراسيم التنفيذية بعد موافقة رئيس الجمهورية.

يتضح من كل هذا أن رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة وفي اطار النظام الرئاسي الذي تنتهجه الجزائر وفي علاقته بالمؤسسة العسكرية، نسجل أن المادة **94** تنص على " يقرر رئيس الجمهورية التعبئة العامة في مجلس الوزراء بعد الاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة وذلك اختلاف بسيط عما جاء في دستور **1989** حيث أضيف في الدستور

موضوع الحديث حتمية واستشارة ممثلي الشعب ،والمادة **95** من هذا الدستور خول لرئيس الجمهورية إعلان الحرب بنفس الكيفية، أما المادة **91** فتتيح لرئيس الجمهورية إذا دعت الضرورة الملحة إعلان حالة الطوارئ والمادة **93** تمكن رئيس الجمهورية من أن يقرر الحالة الاستثنائية إذا كانت الدولة مهددة بخطر يوشك أن يداهم مؤسساتها الدستورية أو سلامة ترابها.

-إن علاقة السياسي بالعسكري تبدو واضحة من خلال الدساتير حيث تركيز السلطات في يد رئيس الجمهورية، في إطار النظام الرئاسي المعمول به، لكن الواقع يؤكد بأن السلطة تتقاسمها عادة مع مؤسسات الجيش ومصالح الأمن العسكري والرئاسة مع بعض التنازع والتفاوت من حين لآخر.

المبحث الثالث: مكانة الجيش في الحياة السياسية خلال التحول نحو التعددية ودوره في أول انتخابات

المطلب الأول: مظاهر تدخل الجيش في المسار الانتخابي

بعد إعلان التعددية الحزبية من خلال دستور **1989** تم تنظيم أول دور للانتخابات التشريعية بتاريخ **26** ديسمبر **1991** بمشاركة 49 حزبا سياسيا من أصل **58** حزبا متعددا تنافست على **430** مقعد وتحددت نتائجها كما يلي:

الجبهة الإسلامية للإنقاذ **188** مقعد أي بنسبة **43.72 %**

جبهة القوى الاشتراكية **25** مقعد أي بنسبة **5.81 %**

جبهة التحرير الوطني **16** مقعد أي بنسبة **3.72 %**

الأحرار **03** مقاعد أي بنسبة **0.69%**

بمجموع **232** مقعد وبنسبة 53.95%[66]

بقي **198** مقعد كان من المفترض أن تتم المنافسة عليها في الدور الثاني الذي لم يتم بسبب وقف المسار الانتخابي بعد إعلان نتائج الانتخابات أبدت الأحزاب الثلاثة رضاها وبدأت في الاستعداد للدور الثاني، ولم يبدي رئيس الجمهورية أنداك أي تحفظ عن النتائج مصرحا برضاه التعايش مع حكومة معارضة "لن تكون أي منافسة بين الرئيس والحكومة [67]

أما مؤسسة الجيش فكانت تراقب عن قرب بعد فوز حزب إسلامي بعد ذلك بأيام قليلة بالضبط يوم **1992/01/11** أعلن رئيس الجمهورية استقالته وحل البرلمان مستهدفا ترك حالة فراغ دستوري استعملت من طرف المؤسسة العسكرية لوقف المسار الانتخابي ووفقا لشهادات استقالة الرئيس لم تكن طبيعية ومستقلة بل كانت نتيجة لضغوط حيث أن الأمر الذي يدعوا إلى الاكتفاء بذلك في تصريحه قبل يوم من ذلك في **1992/01/10** "بأنه لن يحدث أي تغيير عنيف في مسار العملية الانتخابية

---

[66] مراد الطرابلسي، "الغاء انتخابات 1992: انقلاب الشرعية أم انقاذ" جريدة الأحبار، الجزائر، 2013/01/14

[67] الراسي جورج، "الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات" بيروت دار الجديد للطباعة، 1998، ص 142

والديمقراطية" وهو التصريح الذي بدد التكهنات القائلة بتدخل الجيش ليعلن الجيش وقف المسار الانتخابي[68]

كما عبر الجنرال محمد تواتي في مقال نشر في مجلة الجيش مارس 1992 عن موقف مؤسسة الجيش وفلسفتها في التعامل مع الوضع ،قائلا بأن "الجيش لا يمكنه أن يبقى مكتوف الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة ،فمن واجب الجيش حسب تواني، أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة " وأضاف بأن الجيش لم يتدخل لإلغاء الدمقراطية ،بل من أجل إعادة تأسيس دمقراطية أفضل وفق المقاييس العالمية بعد ذلك تم تنصيب مجلس مؤقت للحكم سمي المجلس الأعلى للدولة في **1992/01/16** من طرف منفذي ما سمي من طرف البعض أمثال العربي زبيري بالانقلاب[69] بحيث يخول لنفسه صلاحيات رئيس الدولة إلى غاية النهاية المفترضة لعهد الرئيس المستقيل، وضم هذا المجلس كل من خاله نزار ووزير الدفاع، علي كافي أمين منظمة المجاهدين، على هارون وزير حقوق الانسان وتجاني هدام مسؤول مجلس باريس، برئاسة السيد محمد بوضياف الرجل الثوري الذي تاريخية وفي الواقع أن تأثير مؤسسة الجيش في تسيير شؤون البلاد خلال الفترة كان تأثيرا كبيرا تجاوز حدود مساعدة السلطة المدنية في استعادة النظام العام بعد احداث العنف التي تلت إعلان توقيف المسار الانتخابي، فمنذ ذلك الحين خرج العسكريون من خلف ستار الأحداث السياسية ليلعبوا دورا أكبر في إدارة شؤون البلاد اليومية وأكبر دليل على ذلك ما صرح به رئيس الحكومة أنداك بلعيد عبد السلام (1993/1992) في واقعة غير مسبوقة عبرت عن واقع وحقيقة السلطة الحاكمة في ذلك الوقت، "أي أن الجيش هي الجهة التي عينتني وهي التي لها الحق في أن تحاسبني وتعزلني" وهو ما تم بالفعل حيث بنسب البعض قرار عزل رئيس الحكومة إلى الجيش ،الممثل في شخصية وزير الدفاع عضو المجلس الأعلى للدولة[70]

كل هذه الأحداث وغيرها تعتبر أهم مظاهر تدخل الجيش في اول انتخابات تعددية والحياة السياسية ككل وعملية صنع القرار بشكل أخص لكن كانت هناك عدة أسباب ودوافع وراء ذلك

---

[68] السعيد بو الشعير، "وجهة نظر قانونية حول استقالة رئيس الجمهورية تاريخ 11 جافني 1992، مجلة إدارة العددية، 1993، ص 17

[69] العربي زبيري، "المصالحة الوطنية وماذا ينتظر من تطبيقها، الشروق اليومي العدد 1062 الخميس 29 أفري 2004، ص 11

[70] Jean jacques la venue Algérie la démocratie in irrite paris l'Arman 1993 p 40

المطلب الثاني: أسباب تدخل الجيش في المسار الانتخابي

في محاولة لحصر الأسباب التي أدت إلى تدخل الجيش في العمل السياسي في عقد التسعينات بصفة عامة والمسار الانتخابي بصفة خاصة نستطرق إلى الأسباب المتعقلة بالطبقة السياسية وكذا المتعلقة بالمؤسسة العسكرية زيادة على جملة من الأسباب المختلفة التي أدت إلى استمرار الظاهرة.

أ-الأسباب المتعلقة بالطبقة السياسية:

1/غياب حد ادنى من الاجماع السياسي: من الواضح ان الطبقة السياسية غداة الانتخابات البرلمانية لديسمبر 1991 كانت بعيدة عن تحقيق الاجماع السياسي الضروري لنجاح اول انتخابات تعددية ، فرغم حرص القوى السياسية كافة على تأكيد قبولها مبدا التعددية السياسية و الحزبية فإن المأزق السياسي الحقيقي قد ارتبط بإشكالية التوفيق بين النمط التعددي و التكوين الفكري كفاعلين سياسيين حيث سرعان ما تناقصت آلية هذه التعددية مع اهم أفكار القوى السياسية هذه القوى كانت على استعداد كبير لتغيير نظام الحكم و استبعاد باقي الأحزاب السياسية المنافسة لمجرد انها حازت اغلبية الأصوات في اول منافسة انتخابية ، و لعل سبب ذلك هو السلطة الحاكمة منذ الاستقلال لم تسعى الى بناء نظام سياسي يكون محل اجماع و قبول الجميع بل عملت على فرض نظرتها و تصورها الخاص ، فكل الدساتير جاءت بواسطة قرارات فرضية ، لإنتاج حوار و نقاش وطني موسع.[71]

2/حداثة التجربة الحزبية: تعد التعددية في الجزائر حديثة العهد، اذ تعود الى سنة 1989 تاريخ صدور اول دستور جزائري شرع بالتعددية الحزبية أي قبل ثلاث سنوات فقط من اول انتخابات تشريعية تعددية فقصر المدة لم يسمح للتشكيلات السياسية ان تتمكن من بناء قواعد عمل وخلق توافق حول ضوابط اللعبة السياسية، كما فشلت في تكوين مدارس للتدريب والتكوين السياسي، وفرز القيادات السياسية.[72]

3/ غياب الامتداد الجماهيري: ان غياب النفوذ و التغلغل الشعبي بالنسبة لأغلبية الأحزاب الموجودة على الساحة آنذاك و التي فاقت 60 حزبا سنة 1992 ، كما صرح رئيس حزب التجديد بعد الدور

---

[71] خميس حزام والي " إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة الى التجربة الجزائرية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1998، ص162

[72] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 132

الأول من تشريعات 1991 بان "الانتخابات أظهرت ان الأحزاب الديمقراطية تفتقد قاعدة جماهيرية"[73]، فالسياسة لم تبدا بالمعنى السليم ، هناك تجمعات حول مجموعة من العصبيات الدين ، الجمهورية ، المصالح ، .....الخ بحيث القوى التي نجحت في توسيع دائرة نفوذها، لم تكن تملك برامج سياسية واضحة و كاملة، بل اكتفت بالخطاب الشعبي الذي نجح في ظل حالة التذمر الشعبي من النظام الحاكم، فلا اقوى معارضة المتمثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولا الأحزاب العلمانية ولا جبهة التحرير في الحقيقة لم تكن تعبر عن رؤية واضحة لمعالجة مختلف القضايا و التحديات المطروحة.

وفي ظل كل هذه الأسباب التي تتحملها الطبقة السياسية كانت المؤسسة العسكرية المؤسسة الأكثر تنظيما "استنجد بها كما يقول الجزال توافي سنة 1988 لإعادة النظام وفي 1992 أيضا من طرف العديد من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لإنقاذ الجمهورية"

ب–الأسباب المتعلقة بالمؤسسة العسكرية:

هناك أسباب أخرى وان كان حسب القادة العسكريين ان السبب وراء التدخل لوقف المسار الانتخابي هو" الخطر الذي هدد الديمقراطية والطابع الجمهوري للدولة".

1–خصائص المؤسسة العسكرية الجزائرية:

مميزات عامة:

احتكار القوة أولا فمؤسسة الجيش هي المالك لوسائل القوة المادية سواء معدات أو أجهزة الحرب أو في وسائل وأسلحة القتال، التي تعد عنصرا مهما باعتبارها القاعدة التي تنطلق منها ممارسة السلطة السياسية[74] كما عرفت المؤسسة العسكرية الجزائرية على غرار باقي أغلب دول العالم بالتنظيم الهرمي والانضباط الشديد بين أعضائها القائم على احترام سلم الرتب العسكرية، مما يزيد قدرة النخبة العسكرية على الاستخدام المرن والمجدي للالة العسكرية حين الضرورة ،أي ضرورة التدخل في الشأن السياسي، إضافة إلى التفوق التكنولوجي حيث تتميز مؤسسة الجيش بتواجد كوادر تلقت تكوين عالي المستوى في

[73] خوجة محمد، سنوات الفوضى والجنون، الجزائر دار النشر، ط 2000، ص 306
[74] هيثم كيلاني في "الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي" بيروت، مركز دراسات الوحدة المغاربية 2002 ص 74

هذا المجال فيصبحون ينظرون لباقي مؤسسات المجتمع أنها مختلفة وهذا يصبح بشكل تناقضا صارخا مع الوضع السياسي والاجتماعي القائم البلاد[75]

مميزات خاصة:

المشروعية الثورية من بين ميزات الجيش الجزائري أنه من حيث النشأة سابق عن وجود الدولة الجزائرية، حيث قال البعض "في هذا الشأن أن الجيش هو الذي أنشأ الدولة في الجزائر"[76] بينما من المفترض أن الدولة هي من تنشأ الجيش لذلك كان من المنطقي في ظل نظام قائم على المشروعية التاريخية أن تكون الأولوية للجيش الوطني الشعبي

التركيبة البشرية إن التركيبة البشرية للمؤسسة العسكرية الجزائرية تختلف عن شاكلة الجيوش الافريقية التي كونتها السلطات الاستعمارية غداة نهاية الاحتلال

فالقيادة العسكرية الجزائرية ثلاث فئات أساسية، الأولى تعرف بضباط جيش التحرير الوطني وهم المجاهدون الذين واكبوا الثورة التحريرية ومنهم تكون في احدى الكليات الحربية العربية أو السوفييتية وشغلوا مناصب قيادية في المؤسسة بعد الاستقلال[77]

أما الفئة الثانية وهم ما يسمى بضباط الجيش الفرنسي وهم الذين يكونوا في المدارس العسكرية الفرنسية خلال الخمسينات والتحقوا بالثورة بين **1961/1958** وقدر عددهم **ب 200** ضابط كانت مهمتهم تقنية بالدرجة الأولى[78]

أما الفئة الثالثة فيمثلها الجيل الشاب من الضباط الذين تكونوا في الثورة بسبب صغر سنهم وأه ما ميز هذا الجيل هو أنه اعتمد في ترقيته على كفاءته المهنية ومدى استيعابه للعلوم العسكرية وتفوقه فيها[79]

---

[75] مجدي حماد، العسكريون العرب وضعية الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة المغاربية 1987، ص130،140،136

[76] Rachid tlencaniop.cit.p34

[77] J.FDAGUZAN.OP.CIT.P19

[78] رياض الصيداوي، هل يتمرد الجيش على القيادة "ضباط الجيش الفرنسي" 17/11/2002
www.azaman.com.azaman/article99508 يوم 2018/03/24

[79] رياض الصيداوي، تغيرات في قيادة الجيش الجزائري الزمان، نفس المرجع

فهذه التركيبة المتباينة لقيادة المؤسسة العسكرية لا تنفي عنها صفة الانسجام والوحدة على مستوى صناعة القرار، لاسيما القرارات المصيرية التي يساهم فيها مجموعة كبيرة من الضباط، حيث وصل عددهم إلى 180 ضابط حيث قرروا وقف المسار الانتخابي[80]

المساهمة في التنمية ما تميز به الجيش الجزائري مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد طيلة العقدين الاولين للاستقلال، لاسيما المتعلقة بالبنية التحتية من طرق وجسور وسدود منحته مزيدا من المشروعية، وجعلته قادرا على أداء مهام أخرى استثنائية، ليست من اختصاصاته التقليدية[81]

الماضي السياسي يعتبر من أهم العناصر الأساسية المكونة لاستعداد الجيش للتدخل في الشأن السياسي، إذ أن الجيش الجزائري الذي شكل إلى غاية مارس 1989 تاريخ انسحابه من الجيش، طرفا أساسيا في السلطة الحاكمة بالجزائر، كان منذ نشأته تعتبر الوظيفة السياسية أصيلة في تكوينه، ومهمة أساسية من مهامه مع جعله دائما مستعدا للتدخل[82]

2/دوافع المؤسسة العسكرية المباشرة للتدخل

من بين الخلفيات والأسباب التي حركت المؤسسة العسكرية في اتجاه التدخل لوقف المسار الانتخابي هناك سببين رئيسيين

الأول: إمكانية حدوث تغيير جذري في النظام السياسي الجزائري

فبعد الفوز الساحق لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الانتخابات كان مؤهلا لاستكماله في الدور الثاني بحيازة الأغلبية المطلقة لمقام المجلس الشعبي الوطني، وفي تقدير المؤسسة العسكرية كان هدف الحزب "الديني" هو إقامة دولة دينية تلغي التعددية الحزبية وتنهي المسار الديمقراطي الناشئ، هذه الدولة حسب محمد بن حاج "لا تقبل بغير تنمير النظام الذي تتهمه بالفساد"[83] فحسب قادة الحزب إن التعددية الحزبية غير مقبولة لأنها ناتجة عن وجهة نظر غربية.....وحتى المسؤول التنفيذي

---

[80] المرجع نفسه

[81] الذكرى الرابعة والثلاثون للخدمة الوطنية، مجلة الجيش العدد 477 ص 6و 7

[82] عبد الحميد مهري، "الجيش والسلطة والسياسة في الوطن العربي" تجربة الجزائر، مرجع سابق ص 63

[83] محمد بن الحاج، "لماذا فازت جبهة الإنقاذ"، عالم السياسة ال عدد3 ،1992/01/20 ص 11

للحزب الوجه المعتدل "عبد القادر حشاني" لم ينفي فرضية إلغاء التعددية الحزبية في حال وصولهم إلى السلطة.

والمؤسسة العسكرية على لسان اللواء "محمد تواني" كانت ضد فوز حزب أظهر إصراره التام على إقامة دولة تيوقراطية تضرب عرض الحائط الدستور الضامن للديمقراطية والحريات الجمهورية مما دفع إلى قرار وقف المسار الانتخابي[84]

إذ في تقرير المؤسسة العسكرية إمكانية حدوث تغيرات جوهرية في النظام السياسي كانت فرضية جد مرجحة في حالة فو الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية "إذا فكرنا جيدا ان سلطة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تؤدي حتما الى تحول جذري لجهاز الدولة، العدالة، التعليم، أي انهيار انجاز 30 سنة كما ان التخوف من احتمال صعود تيارات إسلامية أخرى حاملة لنفس المشروع كان أحد أسباب استمرار الجيش في التأثير على مسار الانتخابات طيلة التسعينات.

ثانيا: تهديد مستقبل المؤسسة العسكرية: ان الحزب الفائز في الدور الأول من الانتخابات لم يتوانى في أكثر من مرة في توعد الجنرالات وقادة المؤسسة العسكرية بمحاسبتهم ومحاكمتهم محاكمة شعبية لأنهم حسب قادة الحزب المتسببون في ازمة البلاد على اعتبار انهم كانوا طرفا أساسيا في السلطة طيلة عقود الاستقلال.

ففي اعتقاد وزير الدفاع آنذاك خالد نزار " ان النتائج المباشرة المتوقعة على البلد بعد حكومة ثيوقراطية تترجم بسرعة بتحولات عميقة.....وكذا فإن المؤسسات مثل الجيش ومصالح الامن ستعرض الى تقليص ضخم، كما ان تعويض الجيش ومصالح الامن بمصالح في شكل مليشيات امر غير مستبعد وأضاف بان استمرار المسار الانتخابي سيؤدي الى وصول الانتقاديين الى البرلمان، ومن تم سيطالبون بإطلاق المساجين ويكون ذلك بداية الصراع مع الجيش.

"هذه المرة وحدة الجيش تكون مهددة" [85]

وهذا ما دفع بها أيضا الى التدخل في العمل السياسي بشكل عام والمسار الانتخابي بشكل خاص

---

[84] محمد تواتي، "الجيش الوطني الشعبي في مواجهة خطر انهيار الدولة الوطنية"، مجلة الجيش العدد 473، ديسمبر 2002 ص 15و20

[85] مذكرات خالد نزار، الجزائر، منشورات الخب ر2002، ص19

أسباب أخرى مختلفة:

هناك أسباب أخرى ساهمت في بروز ظاهرة تدخل الجيش في العملية الانتخابية أهمها

1/الطابع الاستعجالي لعملية الانتقال الديمقراطي: فعملية الانتقال من نظام سياسي قائم على التعددية والمشروعية التاريخية الى نظام سياسي قائم على التعددية والشرعية الدستورية، عملية معقدة تتطلب المرور بمراحل وخطوات عديدة هي ابعد ان تتحقق في ظرف ثلاث سنوات واستعجال الطبقة السياسية في خوض اول تجربة انتخابية تعددية كان سببا من أسباب التدخل وفشل هذه التجربة.[86]

2/العنف السياسي: و المقصود به حالة العنف التي شهدتها الجزائر قبل موعد الانتخابات التشريعية و التي افرزت الى فرض حالة الحصار بين **05 جوان 1991 و 19 سبتمبر** من نفس السنة و اسفرت عن مقتل **50** مدنيين و **05** رجال حفظ الامن، إضافة الى موجة الاحتجاجات التي شنتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بداية من شهر **ماي 1991** تنديدا بقانون تقسيم الدوائر الانتخابات، والمطالبة بانتخابات مسبقة وفي ظل هذا العصيان التي أعلنها مناضلو الحزب ،ثم نقل صلاحيات حفظ النظام والامن إلى السلطات العسكرية التي تدخلت بذلك لأول مرة منذ إقرار دستور **فبراير 1989**[87]

3/الفراغ الدستوري: فالفراغ الدستوري الذي حدث بسبب استقالة الرئيس الشادلي بن جديد وحل البرلمان كان لابد من إقامة هيئة انتقالية يسيطر عليها الجيش، مع التحفظ على من كان وراء استقالة رئيس الجمهورية وهل هي إقالة أم استقالة[88]

4/الظروف الأمنية: إن تدهور الوضع الأمني وتصاعد الأعمال الإرهابية التخريبية نتيجة وقف المسار الانتخابي، كان سببا في استمرار ظاهرة تدخل الجيش في العملية الانتخابية، فالقوة شهدت تأثيرا بارزا للمؤسسة العسكرية في نتائج الانتخابات.

---

[86] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 145

[87] Jeanjacqueslavenue lalgere la démocratie interdit op.cit.p148

[88] خميس حزام، والي مرجع سابق ص 146

المطلب الثالث: انعكاسات تدخل الجيش في المسار الانتخابي

كانت هناك انعكاسات عدة إثر تدخل الجيش في الانتخابات وذلك على مستوى الطبقة السياسية وعلى مستوى مؤسسة الجيش وحتى المسار الديمقراطي في الجزائر.

أ-على مستوى الطبقة السياسية: فهدف وجود الطبقة السياسية هو تكوين النخب السياسية القادرة على تحمل مسؤوليات الحكم عن طريق المنافسة الانتخابية التعددية، أما إذا أصبحت مهمة تكوين النخب والحكام حكر على مؤسسات أخرى كالمؤسسة العسكرية بذلك يولد انعكاسات تمس جوهر الأدوار المخولة للطبقة السياسية.

1-انقسام الطبقة السياسية: كانت الطبقة السياسية فاقدة للاجتماع السياسي عشية الانتخابات **سنة 1991** حول حد أدنى من الثوابت والضوابط وعقب وقف المسار الانتخابي زادت حدة الانقسامات والاختلافات وأضيف إليها الاختلاف حول شرعية وعدم شرعية ما قام به الجيش فاختلفت الرؤى حيث الأحزاب الإسلامية ترى ان قضية انسحاب الجيش من التأثير الانتخابي مسألة مبدئية، لا يمكن التراجع عنها[89]

في حين ترى الأحزاب الديمقراطية أن وعلى رأسها حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي كان من أشد المطالبين بوقف المسار الانتخابي في مطلع التسعينات، بأن قضية انسحاب الجيش مرهونة بزوال الخطر الإسلامي حيث صرح سعيد سعدي بأنه "لا يجب دفع الجيش إلى الانسحاب الفوري إذا كان ذلك في صالح الإسلاميين"[90] وهذا الوضع ليس من شأنه المساهمة في بناء اجتماع سياسي بين أقطاب الطبقة السياسية بل أنه يعمق الهوة بين مختلف الفواعل حول القضايا التي تحتاج إجماع سياسي.

ب-غياب المبادرة: طيلة فترة التسعينات تشكل لدى معظم التشكيلات السياسية انطباع بأن العملية الانتخابية لا تحددها بصورة حقيقية إدارة الصناديق، بل تحددها جهات أخرى أدى ذلك ضعف أو غياب المبادرة السياسية لدى هذه التشكيلات فقرار المشاركة في الانتخابات أصبح مرهونا بموقف الجيش بالنسبة للقيادات الحزبية، هل يكون الجيش محايدا أم لا؟ ثم هل اختار مرشحا أم ليس بعد؟ كلها أسئلة

---

[89] أبو جرة سلطاني، تصريح ليومية الشروق اليومي العدد 664، السبت 03 جانفي 2004، ص 3

[90] Rachid mokhtari chasse politique ce que est attesdue de larme le metin n 3547mercredi22october2003p02

اعتادت قيادات الأحزاب طرحها مع اقتراب المواعيد الانتخابية الحاسمة "فبعد ممارسات المؤسسة العسكرية أصبحت الطبقة السياسية نقص الجماعة والجرأة، لأن هاجس الوصاية مازال يسيطر على الطبقة السياسية لدرجة ساهم في شلل هذه الطبقة وافقدت القدرة على المبادرة والحركة، وأصبح الكل ينتظر إشارة المؤسسة العسكرية أو تزكية منها" وكان ذلك على لسان الكاتب بول ماري دوغلاس[91]

ج–ضعف الطبقة السياسية: ونقصد بها حالة الوهن التي أصبحت تعيشها الأحزاب جراء الضغوط على العملية الانتخابية حيث أن الواقع أدى في الحقيقة إلى بروز مجموعة من الأحزاب والشخصيات السياسية شاركت بقوة في تسيير هيئات الحكم الانتقالية 1991 و 1997 لا تستمد شرعية وجودها من حجم وعائها الانتخابي ولا من قاعدتها الشعبية العريضة بل من مساندتها لمن أقدموا على إلغاء المسار الانتخابي فالطبقة السياسية كما وصفها رئيس حركة الإصلاح "أحزاب تتنافس على خدمة أصحاب القرار في تفاضل مذل وتنافس مخزي أضاع حقوق الأمة"[92] وعرفت تلك الفترة انقسامات وانفصال داخل الحزب الواحد وعمليات انقلابية داخلية كالإطاحة بالأمين العام لجبهة التحرير الوطني عرفت بالمؤامرة العلمية، وغيرها من سلوكات توضح ضعف الطبقة السياسية.

انعكاسات على مستوى مؤسسة الجيش

رغم أن تدخل الجيش في المسار الانتخابي وتأثيره في عملية اختيار القادة السياسيين ثم بحجة الدفاع عن الجمهورية لكن كانت هناك انعكاسات سلبية على المؤسسة العسكرية

1/سمعة الجيش: ان سمعة الجيش الوطني الشعبي و صورته كجيش "جمهوري" كانت اكثر تأثرا بالأدوار السياسية التي يمارسها الجيش لا سيما من خلال تأثيره في اختيار نخبة السلطة و عملية صنع القرار السياسي ككل، رغم رؤية البعض انه عمل بطولي انقذ الجمهورية، فإن استمراره في التأثير في سير الانتخابات (1992–1999) فكل من مصداقية هذا الطرح بالنسبة للبعض الآخر، بحيث ان الجيش بالنسبة لهم لم يعد ذلك الجيش الذي يدعي الدفاع الجمهورية و قيمها، بل تحول الى جيش له مصالح سياسية و اقتصادية يريد الحفاظ عليها بالاستمرار في التأثير في عملية اختيار صناع القرار[93] بل ذهبت أوساط غربية متمثلة في منظمات غير حكومية متسائلة "**من يقتل من في الجزائر**" متهمة الجيش

---

[91] بول ماري دوغلاس، حوار لأسبوعية الخبر الأسبوعي العدد 252 من 27 ديسمبر إلى 02 جانفي 2004 ص 13

[92] عبد الله جاب الله، "آراء مواقف للتاريخ" الجزائر، دار الامة سنة 2001، ص 20

[93] J.FDAGUZAN.OP.CIT.P21

بالضلوع في مجازر ضد المواطنين و الوقوف وراء قضية المفقودين الذين اختفوا في ظروف غامضة خلال سنوات الازمة الأمنية اما عن مرك الدراسات الاستراتيجية و السياسات بواشنطن 1998 اصدر تقرير واصفا في الجزائر "ب جيش له بلد بدلا من دولة لها جيش"[94]

كل هذا يؤكد حجم الضرر الذي الحق بالمؤسسة العسكرية بعد تدخلها في توقيف المسار الانتخابي.

2- جاهزية الجيش: إن مهام المؤسسة العسكرية هي مهام دفاعية بالدرجة الأولى لاشك أنها كلما انشغلت بمهام خارج نطاق مهامها التقليدية كان ذلك على حساب مهامها الأساسية وليس من شيء جاهزية الجيش واستعداده الحربي أكثر من انشغاله بالشؤون السياسية، ولما يكون الجيش على ارتباط مباشر بعملية التغيير القيادي من المنطقي أن تكون التغييرات والترقيات في صفوفه تعبير عن توازنات سياسية معينة أو جديدة تنسجم والمستجدات على مستوى القيادة السياسية، ومن المؤكد أن يحل معيار الولاء السياسي والتوافق في الميول والاتجاهات محل معايير الكفاءة والقدرة والفعالية فحين وصل الجنرال المتقاعد **"ليامين زروال"** إلى الرئاسة سنة 1995 حاول احداث تغييرات بترقية بعض الضباط الذين يقاسمونه نفس التوجهات والطروحات بحثا عن سند وضمان لولاء القيادة العسكرية[95].

كما ان مواجهة الجيش للإرهاب لوقت طويل نسبيا على شكل حرب العصابات أدت إلى المساس بقدراته العسكرية والقتالية، كجيش محترف معد لحروب تقليدية، حروب عصابات في الجبال والأودية والأحراش كما أن نظرة الريبة التي كانت تنظر بها بعض العواصم الغربية إلى الجيش شكل حصار على بيع الأسلحة للجيش الوطني الشعبي قد زاد مشاكل المؤسسة العسكرية وقلل من جاهزيتها واستعدادها.

3-وحدة وانسجام المؤسسة العسكرية: تعرف المؤسسة العسكرية بالتنظيم والانضباط الشديدين إلى أن الأمر يختلف إذا ما تعلق بقرارات وخيارات سياسية، ولعل استقالة ليامين زروال 1998 أصدق تعبيرا على حدة ذلك الانقسام الذي كانت تعانيه المؤسسة العسكرية في تلك الفترة[96]

---

[94] زيغيتيو بريزنسكي، وآخرون «السياسة الخارجية الامريكية، تحديات القيادة في القرن الواحد وال عشرون21، شؤون الشرق ال اوسط1998

[95] رياض الصيداوي تغيرات في قيادة الجيش، مرجع سابق

[96] خميس حزام والي، مرجع سابق

المبحث الرابع: طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي في ظل التحديات الراهنة.

المطلب الأول: مساعي عبد العزيز بوتفليقة لتحييد مؤسسة الجيش واستعادة مكانة الرئاسة:

بعد تعرض محمد بوضياف للاغتيال، قام الجيش وطبقة البريت وريين باختيار العقيد لمين زروال بديلا، غير ان رحيل زروال كان مبكرا مما اظهر فشل رئيس الدولة في ممارسة صلاحياته الدستورية، ومن جديد تدخل الإريتريون لاختيار رئيس الجمهورية. وبعد ضغوط مكثفة نجح الجنرال العربي بلخير في إقناع أقرانه بالمصلحة الإستراتيجية في تعيين عبد العزيز بوتفليقة، ففي ظل معاناة السلطة العسكرية الجزائرية الضغوط الدولية بخصوص مذابح خريف 1997، فإن تعيين مدني معروف بميله للقطاع الخاص، وتجربته في الدبلوماسية، وصداقاته مع أمراء الخليج، له مزايا عديدة[97].

تعود علاقة المؤسسة العسكرية بعبد العزيز بوتفليقة في ظل الأزمة السياسة الأمنية إلى سنة 1994، وبالتحديد من خلال مجريات التحضير لندوة الوفاق الوطني الأولى المنعقدة بتاريخ 25،26 كانون الثاني/ يناير من السنة نفسها، حيث تقدمت قيادة الجيش بعرضها على بوتفليقة تولي الحكم وإنهاء محنة الجزائر. وأمام هذا المشهد، اشترط عبد العزيز بوتفليقة لتولي المنصب أن توضع جميع السلطات بيديه على خلاف ما كان سائدا من قبل.

ومع استمرارية الوضع الأمني وانسداد الحل السياسي، تأزمت الوضعية الجزائرية أكثر، وبذالك ازدادت المطالبة الخارجية بإيجاد لجنة تحقيق دولية في المجازر المرتكبة. وأحس الجزائريون بأن خطر التدخل الأجنبي أصبح قائما، عندما حلت الجزائر بعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي عام 1998، فضلا عن تحرك

[97] فوزية قاسي عربي بودين "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر –بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري- http://platform.almanhal.com 2018/03/25.

عديد المنظمات الحكومية وغير الحكومية في انتهاكات حقوق الإنسان والمجازر المرتكبة في الجزائر، وتوجيهها أصابع الاتهام للمؤسسة العسكرية وتحميلها مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، مطالبة في الوقت نفسه بمثول بعض قياداتها أمام المحكمة الجنائية الدولية. وهو الأمر الذي جعل قيادة الجيش ترضخ لمطلب بوتفليقة الذي جرى ذكره سابقا، يستلم بوتفليقة الحكم ولم يخف أنه مرشح الجيش حاملا شعار "عفا الله عما سلف". لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل العلاقة بين الرئاسة والجيش في الجزائر.[98]

لقد رفض بوتفليقة أن يكون واجهة؛ فقد كان شعاره في ذلك: "لا أريد أن أكون ثلاث أرباع رئيس"، وأكد التزامه قيادة النظام بأكله. وبوصف بريتوريا سابقا ومهندسا للنظام نفسه، قام بمواجهة ثلاث دعائم من هذا النظام: سوناطراك، بنك الجزائر، والإدارة، موجها بذالك صناع القرار، مهددا بالاستقالة مرتين. غير أن القواعد غير الرسمية لا تتغير فجأة بالمراسيم الرئاسية؛ فالبريتوريون لن يسمحوا لمن نصبوه رئيسا بسلبهم السلطة الفعلية، لذالك عارضوا تعيين نور الدين زرهوني – الذراع اليمنى لبوتفليقة –على رأس وزارة الدفاع. وتواصلت لعبة الشطرنج هذه، لترى الحكومة الأولى لعبد العزيز بوتفليقة النور، تسعة أشهر بعد انتخابه، استطاع بوتفليقة من خلالها الحصول على مناصب مفتاحية في الحكومة، بما في ذالك وزارتي الداخلية والطاقة وحتى إن قام عبد العزيز بوتفليقة بتغيير رئيس الحكومة ست مرات في مدة عشر سنوات، مع العديد من التعديلات الوزارية، فإنه حافظ – على الرغم من ضغوطات البريتوريين – على وزيرين، وهما يزيد زرهوني في وزارة الداخلية، وشكيب خليل على رأس وزارة الطاقة إلى مدة معينة حيث إحتفظ بالأول للحد من تأثير الخدمات، والثاني لنسج علاقة استراتيجية مع الإدارة الأمريكية.

منذ توليه الرئاسة سنة 1999، حقق عبد العزيز بوتفليقة نجاحا كبيرا حيث أخفق سلفه؛ وذلك في عدة مجالات؛ فقد قام بحل أو القضاء وإلى حد كبير على المنظمة الرئيسية التي قادة تمرد التسعينات –

[98] فوزية قاسي عربي بودين، مرجع سابق.

الجماعة الإسلامية للإنقاذ – وجرت استعادة الأمن في معظم أرجاء البلاد. وبعد أحداث العزلة التي كانت الجزائر تعانيها منذ 1994، قاد بوتفليقة عودتها إلى الساحة الدولية، بتجديد العلاقات بباريس وواشنطن، كما استردت الجزائر تأثيرها السابق في الشؤون الإفريقية. ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، أصبحت الإدارة الأمريكية ترى في الجزائر الحليف الاستراتيجي في إطار "الحرب العالمية على الإرهاب".

فيما يخص الإصلاح الداخلي، فإن هناك بعض الغموض المثير للجدل؛ فقد جرى الحفاظ على نظام التعددية الحزبية منذ 1989 وعلى مدى التسعينات تحت هيمنة النظام العسكري، إلى غاية يوما هذا. كما تم إجراء الانتخابات على فترات منتظمة في الأعوام 1995، و1999، و2004، و2009، و2014 بالنسبة إلى الرئاسيات. وفي الأعوام 1997، و2002، و2007، و2012 بالنسبة إلى الانتخابات البلدية والتشريعية. وقد اختار عبد العزيز بوتفليقة التعايش مع كافة الفواعل الرسمية والغير رسمية في ظل نظام التعددية.

وعليه يمكن القول إن مؤسسة الرئاسة استطاعت نسج علاقة ميزتها الاعتدال مع المؤسسة العسكرية كما نجحت في جعل هذه الأخيرة تكتفي بمهامها الدستورية ساعدتها في ذلك جملة من التحديات... الهت المؤسسة العسكرية عن الاهتمام بالحياة السياسية.

المطلب الثاني: التحديات الراهنة لمؤسسة الجيش:

أ. تحديات داخلية (على مستوى الجيش) :

أصبحت المؤسسة العسكرية تواجه تطورات وتغيرات داخلية تمليها من جهة تطورات الساحة السياسية، من جهة أخرى الحركية الداخلية للمؤسسة شانها في ذلك كل البنى والمؤسسات الأخرى للدولة، وان

التحديات الكبرى على الصعيد الداخلي للمؤسسة يمكن حصرها في نقطتين أساسيتين: الأولى مشروع الاحترافية وتحديات القدرات الدفاعية للجيش الشعبي الوطني والثانية بروز جيل قيادي جديد

1) **مسار الاحترافية وتحديث الجيش:** ان التحدي الكبير الذي يواجه مؤسسة الجيش، في الوقت الراهن وعلى المدى المتوسط والبعيد هو مشروع تحديث وعصرنة القدرة الدفاعية الوطنية، والتوجه نحو الانخراط في مسار الاحترافية والمهنية، فالعالم شهد تغيرات والتطورات عميقة أدت الى إعادة النظر في الفلسفة العسكرية والتفكير الاستراتيجي التقليدي، القائم على ضرورة الاحتفاظ بجيوش ضخمة من حيث العدة والعتاد. بحيث الدول الغربية الأكثر تقدما بدأت المؤسسة العسكرية فيها تعريف الكثير من التحولات *** زوال التهديدات الأمنية الكلاسيكي[99]، فبرز التحول الجديد نحو الجيوش المهنية القائمة على الاعتراف. بحيث تتقلص حدود المشاركة الشعبية من خلال الخدمة الوطنية لصالح المنخرطين والجندين الدائمين في صفوف القوات المسلحة

اذ أصبحت منظومات التصليح تتطلب تقنية وتكوينا أكثر تطورا لا تستجيب لمتطلبات عملية التجنيد، خاصة في جانب انفعالية المطلوبة، فجيوش العالم اليوم في تطور مستمر. وهذا ما ينتج عنه سلسلة مترابطة. فكلما كان التجهيز أكثر عصرنة كلما كان التعداد قليلا، وكانت مدة الخدمة أقصر، فمفهوم الفعالية أصبح اليوم مرتبطا بالاحترافية المتزايدة لدى الجيوش.

ضل يشغل بال القيادات العسكرية منذ مشروع التوجه نحو الاحترافي وتحديث القوات المسلحة الجزائرية، حيث أنهى ليست بعيدة كما يدور تطورات الفكر العسكري العالمي. فمع نهاية التسعينات وبداية الالفينات بدا الحديث عن الاحترافية كمسار يعد الانخراط فيه حتمية بالنسبة

[99] لويزة آيت حمادوش "المرأة والدفاع الوطني" مداخة في الأيام البرلمانية القائمة حول الدفاع الوطني، لجنة الدفاع الوطني بمجلس الامة الجزائر، أيام 11و 12 و13 أكتوبر 2003

للجيش الجزائري فب عد10سنوات او يزيد عرف راس **** العسكرية داخل الجيش تطورا ملموسا مع تثمين الكفاءات التقنية مما جعل المؤسسة العسكرية تتهيأ بكل عزيمة للاستجابة لمتطلبات الاعتراف وتحديث السلاح. وكان سعي الجيش نحو الاعتراف قد عبر عنه لأول مرة قائد اركان الجيش في فبراير 2000 خلال زيارة وفد برالما في القاعدة المركزية للإمداد ببني مراد بالبليدة حيث صرح بان الجيش على عتبة الاعتراف.

الا ان الاحترافية بالنسبة لقائد اركان الجيش السابق الفريق العماري، لا يعني بالضرورة بناء جيش مهني قلنا اننا سنعمل على احترافية الجيش الوطني الشعبي لكننا لم نقل باننا سنقوم بإعداد جيش مهني. وما يهم الكثير من الناس هو مصير الخدمة الوطنية فمن هذه المسالة أقول ستكون هناك مكانة للخدمة الوطنية. صحيح ان الخدمة الوطنية تمتس عدد اقل من الشباب وستتقلص مدتها الى أدني عدد مسكن لاكن سنحافظ على وجودها، وأضاف بان الاحترافية قد شرع فيها وتزداد حضورا يوما بعد يوم اننا نتقدم بنبات سواء على المستوى البشري او التجهيزات[100] كما صرح رئيس الجمهورية في جويلية 2003 بان تحديث الجيش وتحويله الى الاحترافية هي نقطة لقاء بين المؤسسة العسكرية والرئاسية، ولاكن رغم ذلك لم ينطلق مشروع الاحترافية وعوال امر الذي يوحي بوجود اختلافات في تصور كل طرائق لمسار الاحترافية وأيا كانت تصورات كل طرق لمسار الاحترافية هذا

فانه في النهاية سيساهم في بناء جيش عصري متحكم في تقنيات العمل العسكري الحديثة، وحتى وان كان صامويل هنتقنون يعتقد بانه ليس الاحتراف العسكري هو الذي يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في الحياة السياسية [101]

[100] الفرق محمد العماري رئيس هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي، ندوة صحفية، يوم 2 جويلية 2002.
[101] مجدي حماد " العسكريين العرب وقضية الوحدة"، مرجع سابق صفحة150.

2) **مشكلة الضباط السابقين (في الجيش الفرنسي)** : ان قيادة المؤسسة العسكرية التي كانت خلال العقد الأخير من القرن العشرين مشكلة أساسا من الضباط السابقين للجيش الفرنسي شهدت تغيرات جوهرية افضت الى صعود جيل الجديد, هو ذاك الجيل الضباط الذين تكونوا في عهد الاستقلال والذين تدربوا في المدارس والأكاديميات العسكرية الجزائرية والأجنبية, وهو جيل يعتمد في ترقيته على مدى تحكمه وتمكنه من التقنيات العسكرية الحديثة, ويتميز هذا الجيل بميله الى الاحترافية والمهنية, والتحقوا بالجيش حبا في المهنية وبناء المستقبل, لذالك فهو قليل الميل في ***في صراعات سياسية مقارنة بجيل الثورة, وارتقاء هذه النخب الجديدة هو نتاج عامل السن الذي عجل بتقاعد الجيل القديم والعامل السياسي بالدرجة الأولى ويكمن في رغبة رئيس الجمهورية في بروز هذا الجيل القيادي الجديد لان رعان **** المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية مبني على صعود هذه النخبة, زيادة على ذالك الضباط القدماء قد لا يستجيبون لتصورات الرئيس القائمة على المنطق الحوار والمصالحة

وانسجاما لهذا التوجه أعلن رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني في بيان صادر عن رئاسة الجمهورية يوم 05اوت 2004, انه قد قام بتعيينات في هياكل وقيادات الجيش الوطني الشعبي طبقا لما تنص عليه المادة من 77و88 من الدستور حيث مست هذه التعيينات جزءا عاما من القيادات العسكرية في حركة وصفت بالهامة, حيث مست قيادة القوات البرية وقيادة أربعة نواحي من أصل ستة, فعين اللواء أحسن ***قائد للقوة البرية حلفا للواء احمد قايد صالح الذي عين قائدا لأركان الجيش وحتى يومنا هذا مع ترقيته الى"فريق" اما العميد حبيب سنتوف فعين في قيادة الناحية العسكرية الأولى, وعين اللواء سعيد باي قائدا للناحية الثانية, والعقيد عبد الرحمان كمال فعين قائدا

للناحية الخامسة, وعين اللواء سعيد شفريحة على راس الناحية الثالثة[102] ولعل هذا الحركة قد ساهمت بشكل او بآخر في بروز بعض القيادات الجديدة التي راهن عليها رئيس الجمهورية في احداث نقلة نوعية على مستوى مادة الجيش التي تساهم وتسهل بالاندماج في مسار الاحترافية, فالاحترافية تتطلب استقلالية المؤسسة العسكرية اتجاه المجال السياسي وبناء علاقات جديدة بين السياسي والعسكري مبنية على احترام الدستور

ب. تحديات خارجية:

1-على المستوى الدولي:

عرفت ولازالت تعرف المؤسسة العسكرية على الصعيد الخارجي تحديات ناجمة عن علاقات التعاون والتنسيق مع الجيوش الأجنبية خاصة اوربا وافريقيا، زيادة على علاقتها مع الحلف الأطلسي، وهو ما يفرض عليها جملة من الالتزامات والضغوطات حيث استطاع الجيش الوطني الشعبي ان ينسج علاقات قوية وواسعة مع جيش العالم العربي خاصة وذلك بعد احداث 11سبتمبر 2001 حيث بداية خطر الإرهاب الدولي ومساسه بالأمن والسلم العالمي.

فالحرب الدولية على الإرهاب كانت خدمة عامة للجيش الجزائري للانخراط في المساعي الدولية على الإرهاب، كما ارزت هذه الاحداث تطابقا في وجهات النظر بين الجزائر واغلب الدول الغربية على غرار الولايات المتحدة الامريكية... حيث أشادت هذه الأخيرة بجهود الجزائر في مواجهة الارهاب [103]

اما بالنسبة للتعاون العسكري بين الجيشين الجزائري الفرنسي عرف انتعاشا كبيرا بعد احداث2001/09/11 بعد التضييق الذي كانت قد فرضته الحكومة الفرنسية على الجزائر في مجال

---

[102] جريدة الشروق اليومي، العدد 1146 لـ 7اوت 2004، صفحة 3.

[103] مصطفى مراح "سنة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، الانعكاسات والتحولات" مجلة الجيش، العدد 470 سبتمبر 2002، صفحة11.

التسلح غداة الازمة الوطنية (العشرية السوداء) ولعل**** المتعددة والمتبادلة لوزيري الدفاع الجزائري والفرنسي كانت أولى في 2004 [104]

ان هذا التعاون في المجال العسكري مع الجيوش الأجنبية **يكن من فراغ بل من الوضع السياسي المشجع على التعاون في الجزائر، وتوجد الرؤى بين الجيش والسلطة التنفيذية جعل منها شريكا فعال في مكافحة الإرهاب وتبادل الخبرات في هذا المجال

2-التحديات الأمنية الإقليمية:

تعتبر ظاهرة الإرهاب التي تعرف انتشارا واسعا في البيئة الإقليمية للجزائر التحدي الأكبر للجيش الوطني الشعبي في الوقت الحالي حيث بعدما يسمى بالربيع العربي عاشت الجزائر تجربة اعتداء إرهابي استهدفت قاعدة ستفنتوريس مما استوجب اتحاد غدا بيرو احتياطات من الدرجة الأولى, وكذا ظهور ما يسمى تنظيم داعش الذي بدا التنظيم الإرهابي الأكثر قوة وتنظيما في تاريخ ظاهرة الإرهاب وما زاد من الحاح تهيا الجيش الجزائري لهذا الشهيد هو من تنظيم داعش لأعمال إرهابية في دول الجوار كليبيا ومصر إضافة الى العديد من الهجمات الإرهابية في دول العلم.

ولم يكتفي هذا التنظيم الإرهابي فقط بهذا وانما جعل من منطقة المغرب العربي مراكز تجمع وتدريب للعناصر الإرهابية وكذا تخزين وتهريب الأسلحة، مستغلا الازمة الأمنية الليبية جاعلا منها بيئة خاصة ومصدرا للتمويل السهل.

كما ان الوضع الأمني المتدهور في شمال مالي والحدود المغلقة على المغرب زاد من مخاوف الجزائر ودفع بها الى مضاعفة المجهودات لمواجهة هذا التحدي... [105]

[104] جريدة الخبر العدد 4218، ليوم 17 جويلية 2004. صفحة 3.

كما ان هذه الظروف الأمنية المتدهورة إقليميا ساعد على ظهور تحدي اخر للجيش الوطني الشعبي وكافة الأجهزة الأمنية يتمثل هذا التحدي في الجريمة المنظمة حيث عرفت الحدود الوطنية خاصة الحدود الجنوبية محاولات تهريب عديدة ومكثفة لتهريب الأسلحة والذخيرة والكيف المعالج وأنواع أخرى من المخدرات...مما زاد من العبء على المؤسسة العسكرية...بشكل خاص وكافة أجهزة الامن الأخرى.[106]

المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبلية لمدى تأثير المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي:

بعد كل من التقدم، نرى ان مستقبل مؤسسة الجيش وحجم تأثيره في الحياة السياسية ككل وفي عملية صنع القرار بشكل خاص يكون ضمن مشهد من مشاهد التالية:

أ-الانسحاب من التأثير في العملية الانتخابية والاحتفاظ بصفة الحكم:

إن عودة المؤسسات العسكرية الى التأثير في مجرى الانتخابات امر مستبعد الحدوث، حيث لا الطبقة السياسية سترضى بعودة الجيش على هذه الأنماط من الممارسات، ولا القيادة العسكرية المستقبلية ستكون قادرة على التدخل في المجال السياسي في ظل التزاماتها الدستورية والقانونية وارتباطاتها المهنية، والتحديات المتعا****، ثم ان القيادات العسكرية لا تمتلك المشروعية التاريخية التي نجحت بها القيادات السابقة لممارسة شيء من الوصاية على الخيرات الشعبية

وإذا كانت لنا قراءة في المناسبات التي تدخل فيها الجيش في المجال السياسي وعملية صنع القرار على وجه العمومي فإننا بعد ذلك تم في مرحلة تميزت بعدم الاستقرار وضعت البنى والمؤسسات السياسية،

---

[105] كرفة كلثوم "التحديات الإقليمية وأثارها على الأمن الجزائري 2015/2011 " مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية (تخصص الأنظمة السياسية مقارنة وحكومة). جامعة محمد خيثر بسكرة.2016/2015، صفحة 39.

[106] كرفة كلثوم، مرجع سابق، ص 40.

لذلك فان الخروج من المرحلة الانتقالية وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتقريتها يساعد على تقليصه فرص تأثير المؤسسة العسكرية.

الا ان توجه مؤسسة الجيش نحو الابتعاد عن التأثير في الحياة السياسية لا يسمى العملية الانتخابية, لا يعني ابتعادها الكلي عن السلوك الانتخابي بل ان دورها المستقبلي سيكون هاما في الاستحقاقات الانتخابية حيث ان المؤسسة العسكرية تتطلع للعب دور الحكم ومراقب لمجرى الانتخابات كونها القواة الأولى لنشأة الدولة الجزائرية و المؤسسة التي لعبت أدوار عامة في الحفاظ على كيان الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة فدور الجيش يكون المستقبل العمل على ضمان احترام الجميع لنصوص الدستور واي مسار سياسي يخالف المبادئ الدستورية ويسعى الى تجاوز ما تم بناءه خلال قرابة 600سنة وماتوارثه الشعب من قيم عبر عقود من التضحيات, سيجد الجيش على استعداد لإلغائه.

حيث يمكن الاعتراف بهذا الدور ضمنيا يكون محل اجماع داخل الطبقة السياسية، لاسيما ان التجربة اثبتت ان القوانين والادوار السياسية العميقة تلك التي تصنعها الممارسة، لا تلك التي تعبر عنها النصوص الدستورية التي تنتج غالبا لإيجاد واقع سياسي جديد، لا بغرض التعبير عن الواقع المعاش.

ان هذا الطرح تؤيده بقوة المؤسسة العسكرية على أساس ان الأدوار والتضحيات التي قدمها الجيش في سبيل الحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة، لا يمكن التغاضي عنها او اعمالها، ففي تصور قادة المؤسسة العسكرية ان هذا الدور المستقبلي، هو دور ينجم مع الواقع السياسي للبلاد إضافة الى انه يمثل اعترافا لهذه المؤسسة بسياسة التضحيات التي بذلتها.

ب–الانسحاب الكلي وبصورة نهائية من كل اشكال التدخل:

ان دور المؤسسة العسكرية المستقبلي وموقعها من عملية منع القرار السياسي في ظل هذا المشهد الثاني، يكون اشبه بالنموذج العربي، حيث لا وجود معترف به للمؤسسة العسكرية خاصة في العملية الانتخابية، لا هي مرجع في اختيار المرشحين ولا هي مؤسسة تساهم في ضمان الانتخابات ودور الحكم وتبقى مجرد كتلة انتخابية عادية، لا كوعاء انتخابي موجه على احداث الفرق بين المرشحون وتبني الجيش لهذا النموذج هو حتمية تقتضيها التصورات السياسية الحاملة في البلاد ومحملة منطقية لتجارب سياسية متراكمة عبر عقود من الزمن.

فالتدخل المباشر لقيادة الجيش في عملية منع القرار السياسي لم تعد المؤسسة العسكرية القادرة على القيام به في ظل التقدم المستمر على الصعيد السياسي خاصة في مجال بناء مؤسسات قوية ووعي سياسي لدى القاعدة الشعبية والطبقة السياسية على حد سواء.

وعليه ان الجيش الجزائري من خلال هذا المشهد يصبح جيش يملك صفة الاحترافية يقوم **** الدستورية فقط وغير معني باس شكل من اشكال التدخل في الصراع السياسي عام وعملية منع القرار بشكل خاص، والجيش الخاضع في نفس الوقت لسلطة القيادة السياسية أي كانت توجهاتها او خلفياتها.

ج–الانسحاب التدريجي مع بقاء التأثير في المشهد السياسي:

ان الانسحاب التدريجي للجيش من التأثير في العملية السياسية يكون من خلال التوجه شيئا فشيئا نحو تحقيق الحياد النسبي لمؤسسة الجيش خاصة في مجال اختيار القيادات السياسية، فمن غير المنطقي ان يتحول الجيش الذي كان مصدر لشرعية القيادات السياسية خلال الثورة. ثم ممارس فعلي للسلطة خلال

مراحل من الاستقلال فمرجع لاختيار الرؤساء خلال مراحل أخرى ان يتحول هذا الجيش بصورة قطعية ونهائية الى مؤسسة ملتزمة بحدود الأدوار الدفاعية وغير معينة تماما بما يجري من تطورات على الساحة السياسية فموقف الجيش من انتخابات افريل2004 وافريل 2009 وافريل 2014 كان حياديا.

هذا الموقف النسبي يكون في مراحل لاحقة من تاريخ الجزائر السياسي اختبار فعلي حيث تكون امام تحديات سياسية كبرى اذ يمكن الحديث عن الحياء كخيار التام لمؤسسة بحجم المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وعملية منع القرار السياسي على وجه الخصوص

خلاصة الفصل:

نستنتج مما سلف ان مراحل نشأت الجيش الوطني الشعبي ومساهمته الفعالة في المراحل الأولى من الاستقلال في عملية بناء الدولة وكذا البيئة السياسية المتعفنة خاصة بعد أحداث 8 أكتوبر 1988 وحداثة التجربة السياسية، إضافة إلى التسرع في عملية الانفتاح السياسي والتي نص عليها دستور 1889 مهدت للجيش وفسحت أمامه الطريق لعملية صنع القرار السياسي إلى غاية تولي عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم، والتحول الذي شهده العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبروز ظاهرة الإرهاب للواجهة، مما أعطانا تصورا لبناء سناريوهات حول دور الجيش مستقبلا في صنع القرار السياسي بالجزائر.

الخاتمة:

من خلال دراستنا وبحثنا لمعرفة مدى تأثير المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي وبعد تحليلنا لاهم المظاهر والظروف الاجتماعية والسياسية ... التي أحاطت لعملية صنع أهم القرارات السياسية منذ اعلان التعددية إلى غاية سنة 2016 لأجل إبراز حقيقة دور الجيش فيها ثم على ضوء لعب المؤسسة العسكرية لهذا الدور حاولنا إبراز طبيعة العلاقة بين الجيش ومؤسسة الرئاسة وكذا اهم التحديات الراهنة لمؤسسة لنصل في النهاية على رسم مشاهد مستقبلية لما يمكن عليه أدوار المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ككل وصنع القرارات السياسية بشكل خاص.

ويمكن القول أن موقف الجيش لنتائج الدور الأول لأول انتخابات تعددية حيث ان تدخله بشكل علني لإلقاء هذه الانتخابات ان بمثابة المظهر الواضح لدور الجيش في لعبة الحياة السياسية في الجزائر ولاشك أن هناك عدة ظروف وأسباب دفعت بالمؤسسة العسكرية إلى التدخل بهذا الشكل، ماضيها السياسي وكذا التنافس الغير مسبوق ونوع الخطاب السياسي المبني على الإيديولوجيات الفكرية الذي وصل أحيانا بالوعد بإلغاء النظام الجمهوري في حال الوصول إلى السلطة خاصة من طرف الأحزاب التي لاقت رضا والتفافا شعبيا، وكذا طبيعة العلاقة الضعيفة بين المؤسسة العسكرية والنظام الحاكم في تلك الفترة، إضافة إلى القوة التنظيمية التي كانت تمتاز بها مؤسسة الجيش عن باقي مؤسسات الدولة، كل هذا وغيره (موجة العنف، ضعف الطبقة السياسية...) لم يساعد المؤسسة العسكرية على التدخل في المسار الانتخابي فقط بل سمح لها أيضا حتى بالتحكم في دواليب الحكم لعشرة سنوات أو أكثر

كما أن إعلان الجيش حياده ابتعاده عن السياسية في بداية الألفية لاسيما في المنافسة الانتخابية للرئاسيات 2004 و2009 ابان وفضح ضعف الطبقة السياسية التي كثيرا ما تضمنت خطاباتها دعوة الجيش إلى الابتعاد عن ممارسة الأدوار السياسية واعتزال التأثير والتدخل الذي طالما غيرت من خلاله توجه العديد من القرارات السياسية.

بعد ذلك عرفت مساعي مؤسسة الرئاسة لإبعاد مؤسسة الجيش عن الحيات السياسية نوعا من النجاح ساعدتها في ذلك جملة من التحديات الداخلية وكذا تحديات خارجية أهمها التحدي الأمني، وبناءا علي الساحة السياسية وما يواجه الجيش من تحديات آخذة في التعاظم لما يعيشه العالم والبيئة الإقليمية من حالة الاستقرار على جميع المستويات لاسيما الأمني والسياسي منها، يمكن أن نتصور مستقبل دور

الجيش في عملية صنع القرار السياسي من خلال ثلاثة مشاهد أساسية، إما الانسحاب من التأثير في القرارات السياسية لاسيما في العملية الانتخابية من خلال دعم أو تزكية مسبقة لأي مرشح، مع المساهمة في ضمان نزاهتها وشفافيتها، أو الانسحاب التام والنهائي من التدخل في كل ماله علاقة في عملية صنع القرار السياسي والالتزام بمهامه الدستورية، أما المشهد الأخير والاقرب في نظرنا إلى الحدوث وهو الانسحاب التدريجي لمؤسسة الجيش بالتوازي مع بناء طبقة سياسية حقيقية ذات تقاليد قائمة على الديمقراطية.

ملخص الدراسة:

إن الأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر منذ بداية التسعينات إلى غاية سنة 2016 كانت نتاجا لمجموعة من التراكمات التاريخية الخلفية السياسية لمؤسسة الجيش والتي اكتسبتها منذ حرب التحرير والمراحل الأولى للاستقلال إضافة إلى البيئة المحيطة من قوة تنظيم امتازت بها مؤسسة الجيش عن باقي مؤسسات الدولة وكذا حداثة التجربة السياسية، وضعف الطبقة السياسية، وضعت العلاقة بين الجيش والنظام القادم أنداك وهذا الدور الذي لعبته مؤسسة الجيش كان له نتائج سلبية فشلت في موجت عنف كادت تضعف بالبلد إضافة إلى تشكل عقدة لدى الطبقة السياسية من المشاركة في محاولة صنع القرار السياسي، إلا إن كان لهذه الأدوار إيجابيات نذكر منها الحفاظ على الطابع الجمهوري.